

تجارب ادماج البدو فى تونس بالحياة الريفية

بقلم : مصطفى الفيلاي

فهرس المواضيع

1 - المقدمة

2 - الفصل الاول : الوسط الطبيعي

1) مشاكل ضبط حدود المنطقة الصحراوية - 2) المقياس المناخي لدى فصل الجفاف
3) المساحة والخصائص الكبرى - 4) السكان والكثافة : الحسابة والواقعية -
5) الفروق الجهوية الكبرى - 6) بلاد الجريد - 7) بلاد نفاوة والغريب - 8) جهة
قفصة - 9) جهة الجفارة والاعراض - IO) الجهة الجبلية - الجهات الرعوية .

3 - الفصل الثاني : الحياة الاقتصادية

1) من التقسيم الجغرافي الى التحليل الاقتصادي - 2) قسم الواحات : خصائصه الكبرى
3) واحات قفصة - 4) واحات الجريد - 5) واحات السهول الساحلية - 6) الواحات
الصحراوية - 7) القرى الجبلية - 8) الاقتصاد البدوي المزدوج عند بني زيد وعكارة
في السهول الشمالية - 9) الاقتصاد البدوي المزدوج عند المرازيق والعذارى وعند
الغريب واهل صبرة في السهول الغربية - IO) الاقتصاد البدوي المزدوج عند
التوازين والودرانة في سهول الجفارة - II) الخصائص الاجمالية لاقتصاد المناطق
الصحراوية - الجداول الموضحة

4 - الفصل الثالث : عوامل التوطن والادماج

I) اطراد ظاهرة التوطن - 2) ازمة البداوة ومصاعب الاقتصاد البدوي - 3) العوامل
السياسية - 4) العوامل العقارية - 5) عامل الماء والتشجير - 6) تطور اوضاع
الماشية - 7) العوامل الصناعية - 8) العوامل الاجتماعية - 9) تظافر العوامل

5 - الخاتمة

مقدمة

1 — للبلاد التونسية نصيبها من « الصحراء الكبرى » الشمال الإفريقية (1) ، وهو نصيب شامل للمناطق الجنوبية ابتداء من الخط الأفقي 32 درجة ، قرب الحدود الليبية ، إلى ما بين الخطين 34 و 35 درجة قرب مدينة صفاقس على الساحل الشرقي من البحر .

2 — وكانت هذه الصحراء ، بحكم ما آلت إليه ظروفها الجغرافية من جفاف وحرارة ومن إنهيار الأديم الزراعي وتلف الغطاء النباتي ، موطناً لمجتمع بدوي منظم على الأسلوب العشائري ، معول على تربية الماشية كمورد أساسي للعيش ؛ ولم يكن ضعف الاستقرار ، من جانب تلك العشائر البربرية ثم العربية والمستعربة ، سوى مظهر من مظاهر ما كان يقتضيه حفظ الحياة في البيئة الصحراوية من انسجام مع قوانينها الطبيعية الخاصة . بل لعله كان أوفق الطرق واحكمها في إستغلال الموارد النباتية المتفاوتة في الزمان والمكان ، استغلالاً فنياً ، لا هو يستترفها فتنضب طاقاتها ولا هو يهملها فيفوته الإنتفاع من خيراتها الزائلة .

3 — ولقد تحول المجتمع العشائري التونسي عن حياة البداوة الطاعنة وشمله الإستقرار في الكثير الغالب من مواطنه المألوفة ، وتنوعت موارده الإقتصادية بعد ان كانت مقصورة في معظمها على نتاج الماشية ، وشمله اقتصاد

(1) 80 ألف كيلومتر مربع (ك م 2) من 4 ملايين كم 2 بنسبة 2 % .

الشجرة والمحراث ، فأصبحت الغراسة السقوية والجافة تساهم في موارده بأكثر من 60 ٪ ، وتطرق به الادماج إلى مشاركة اوثق بالحياة العامة داخل حدود التراب القومي وزالت عنه عزلته الإجتماعية المألوفة .

4 — لئن كان هذا التحول حقيقة ماثلة اليوم فليس لدينا القدر الكافي من الوثائق الإحصائية التي تعين على ضبط مراحل ولا على التمييز بين أهمية عوامله الإقتصادية والإجتماعية والسياسية . وتدل قرائن كثيرة على أن التوطين قد حصل بفضل تطور بطيء أطرده مفعوله طيلة ما يقرب من مائة عام ، ولم يكن هذا التطور على نسق واحد من السرعة والأهمية بين النصف الثاني من القرن الماضي والنصف الأول من القرن العشرين . بل لعله كان أسرع واشمل بعد صدور بعض الإجراءات العقارية أو على أثر احتفار عدد من الأبار الأرتوازية .

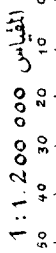
5 — تفيد الوثائق التاريخية ان المجتمع الصحراوي لم يكن منعزلا عن مجتمعات وسط البلاد وشمالها . بل كانت له بها علاقات قديمة من التبادل الإقتصادي اكتست صبغة التكافل بين الجهات . فلقد كانت القوافل التجارية تنتظم مرتين في العام : تنزل من الوسط إلى الجنوب آخر الصيف محملة بعدائل الحبوب ، وتصعد من الجنوب ، آخر الشتاء ، مثقلة بأكياس التمور . وكان هذا التكافل يشمل الماشية على نحو من الرعي الدوري بين القديم المتعارف من المناطق الرعوية في وسط البلاد وجنوبها ، كلما نضبت المراعي في منطقة أرسل « العزيب » برواده إلى المناطق الأخرى يستطلعون طاقاتها الرعوية ويعدون العدة لتسيير الماشية إليها . وفي هذا التكافل الزراعي بين المناطق الصحراوية وبين سهول الجنوب أولى مصاعب الباحث الرامي إلى طلب الخصائص المميزة لاقتصاد العشائر البدوية ولوصف ما كان عليه ذلك الإقتصاد قبل التوطين وما آل إليه بعد غلبة النزعة الإستقرارية على حياة الجنوب التونسي .

6 — لذلك كان لا بد من البدء بطلب الخصائص المميزة للبيئة الجغرافية التي كانت أوسعاً لحياة الظعن فتحولت إلى ديار استقرار زراعي ، وإلى واحات وحقول لم يعد للاقتصاد الرعوي فيها سوى دور ثانوي . ثم يتطرق هذا البحث ، بعد العرض الإجمالي لمقومات الجغرافيا الطبيعية والبشرية إلى تحليل أهم العوامل التي تظافرت للتدرج بالمجتمع العشائري من حياة البدواعة إلى حالة الاستقرار ، فيحاول التمييز بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، تمييزاً نظرياً قد لا يكون مطابقاً للواقع . ذلك ان الفاعلية قلّ ما تكون للعامل في ذاته ، مهما كان دوره وباعتبار انفرادي بل هي في اتصال ذلك العامل بغيره وفي قابليته للتظافر مع سائر العوامل المعاصرة الأخرى لتحقيق الغاية المشتركة . فلتن كانت العوامل متفاوتة في قوة التأثير فلا يتبع ذلك أن لأحدها قدرة على الفعل بانفراده دون التعاون مع سائر العوامل الأخرى .

7 — ولا يرى صاحب هذا البحث أن استقرار العشائر البدوية غاية في ذاته ، أو طريقة سياسية كافية ، إذا ما تحقق بصورة شاملة أو فرعية تحققت به لتلك العشائر أسباب الحياة الفاضلة . بل ربما تفيد بعض التحقيقات الأخيرة ان لذلك الاستقرار مساوي عديدة من حيث مستوى الدخل بالنسبة للأفراد ومن حيث الأديم الزراعي في مناطق التوطن . إنما الاستقرار تمهيد لادماج العشائر البدوية في المجتمع الشامل ، إدماجاً يمكنها من المشاركة في الحياة الاقتصادية على مستويات الإنتاج والإستهلاك ، ويؤهلها للاضطلاع بمسؤوليتها في النهوض بالإقتصاد وللأخذ بنصيبها من الدخل القومي وما يتوزع اليه ذلك الدخل عادة من منشآت انتاجية تعمل على تحسين الدخل الفردي ومن خدمات تربية وصحية وفكرية هي من حق المواطن في أشمل حاجياته واسمى مراتبه الإنسانية . لذلك يتعرض البحث في فصله الثالث وفي الخاتمة إلى ما تحتله مشاكل المناطق الصحراوية من مكانة في الإقتصاد القومي وما منحتة من أولوية في سياسة الدولة منذ الإستقلال ، خصوصاً في مخطط التنمية الأول ، وما سيكون لها من حظ في المخطط الثاني .

8 - موضوع العشائر البدوية الساكنة للمناطق الصحراوية التونسية موضوع قد تناوله عدد من الكتاب بشتى التحاليل التي يكتسي معظمها صبغة علمية مرضية . غير أن الدراسات الشاملة التي تأخذ بعين الاعتبار تعدد جوانب البحث وتقوم على النظرة التأليفية لمختلف تلك الجوانب قليلة العدد مقتضبة . لذلك فإن صاحب هذا البحث مدرك لما في الافتراضات التي يتقدم بها من استقراء شخصي ومن اجتهاد قد لا يكون منزها عن التقصير بالإعتبار العلمي . وهو لذلك مدرك لما في عمله من طابع سطحي ، ومعتذر عن ذلك جميعا .

३३३)



نسبة الإفراط في الري عام 1956 عند الرسة لهويرو

57%	نسبة الإفراط في الري
45%	عند الرسة لهويرو





مردم	مردم	مردم	مردم
28%	25%	57%	40%

← وجهه تحول إلى مشية
(عزاد الساسة "لوهيرو")

توفير موارد المياه الى عام 1935 (عن القسم الخاص بالتحفريات
مصلحة المياه الرفيعة . كتابة الدولة للعلاحة)
تحفريات عمالها : 40 من 100 الى 40 من 100 الى 1971 ل / ث

[illegible]

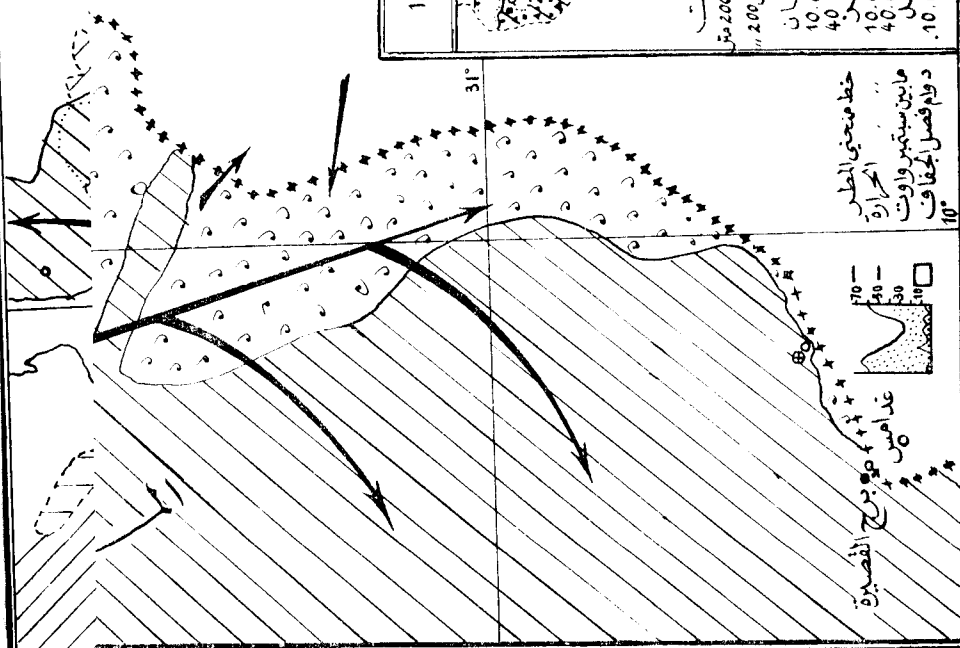
الأوضاع العقارية [عن مصالحة الشؤون العقارية - ك. د. فلاحه]

	اراضي دولية		اراضي غنائية القشرة
	اوقاف وانزال		اراضي عروشة

المساحات المسقية : عام 1960 (بالهكتار)

من 750 إلى 1000

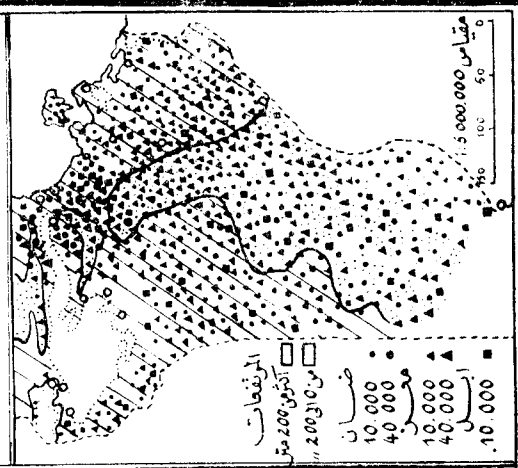
من 1200 إلى 2150 هـ



غداً
سبح
الفضيلة

خط منحنى الطر
الحجارة
ما بين سبتيمبر واوت
دوام فصل الجفاف
10°

عدد الماشية - معدل 1956-1960



الفصل الأول

الوسط الطبيعي

- 1 — مشاكل ضبط حدود المنطقة الصحراوية . 2 — المقياس المناخي لمدى فصل الجفاف . 3 — المساحة والخصائص الكبرى . 4 — السكان والكشافة الحسائية والواقعية . 5 — الفروق الجهوية الكبرى . 6 — بلاد الجريد . 7 — بلاد نفزاوة والغريب . 8 — جهة قفصة . 9 — جهة الجفارة والأعراض . 10 — الجهة الجبلية .

1 — مشاكل ضبط الحدود للمنطقة الصحراوية :

من المعروف ان تحديد الوسط الطبيعي للمناطق الصحراوية يثير مشاكل متعددة ترجع إلى اختيار ما ينبغي اعتماده من المتنايس للتمييز الجغرافي والإقتصادي بين تلك المناطق وبين ما يجاورها من جهات هي في الغالب امتداد لها وموطن ربط . فالصحراء التونسية محدودة من الجانبين الجنوبي والغربي بالحدود السياسية بين تونس وليبيا وتونس والجزائر . غير أن الجغرافيا لا تظمن كثيرا إلى فاعلية الحدود السياسية لعزل موطن العشائر البدوية ، لما هو مألوف عند تلك العشائر من الإختراق الموسمي لتلك الحدود طلبا للمراعي والإتجار ، ولما لا يزال قائما بين العشائر المتناظرة من وراء الخط السياسي من روابط اجتماعية واقتصادية . كالتّي ربطت زمنا طويلا بين المرازيق في تونس وبين الشعانية في الجزائر ، وبين سكان الجريد التونسي وبين أجوارهم الجزائريين من سوف والنمامشة ، أو بين التوازنين في سهول الجفارة التونسية وأولاد دباب بين أودية جبال مطماطة وبين النوايل في التراب الليبي .

هذا ما يهم الحدود الجنوبية والغربية . أما بالقياس إلى الحدود الشمالية للمناطق الصحراوية فالإشكال مركب بسبب ما لم يزل قائما من التكافل الإقتصادي بين المناطق الجنوبية ومناطق الوسط التونسي ، وبسبب ما يبين

هاته وتلك من التجانس في الأعشاب والرعوية مثل الدقفت والشيخ والعرفج والرتم والمثنان أو السدر (2) في سهول جلاص والهمامة (3) في منطقة القيروان وسيدي أبو زيد وفي سهول بني زيد والتوازين جنوبا على السواء ، ويظهر التشابه بين هذه الجهات أيضا في ضعف الغطاء النباتي وتفاوت نسبته من عام إلى عام ، وفي انجراد الأديم الزراعي تحت تأثير عوامل الانجراف ، كما يتضح فيما يتصف به مستوى الدخل من انحطاط يرجع إلى ضعف الموارد الذاتية لتلك المناطق وقلة انتظام الحصول عليها ، وفي افتقار السكان إلى موارد إضافية من أصل غير زراعي .

2 - المقياس المناخي لفصل الجفاف :

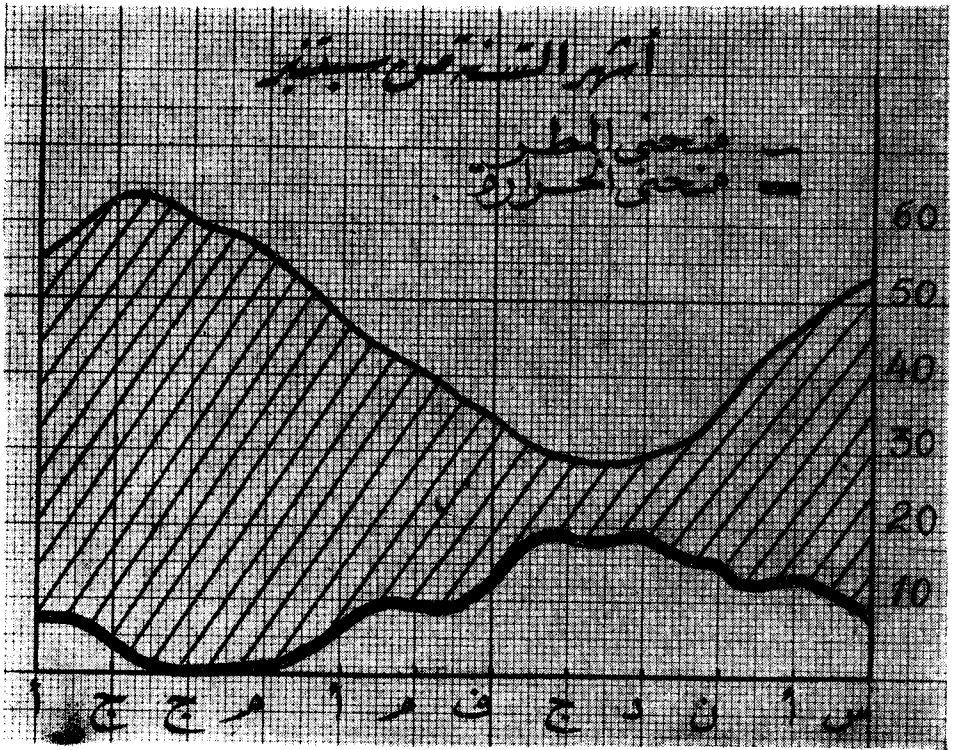
نظرا إلى هذه الصعوبات في ضبط الحدود الشمالية للمناطق الصحراوية التونسية ، كان لا بد من الإقتصار على مقياس المناخ ، القائم على معدل كميات الأمطار النازلة وعلى معدل درجات الحرارة الحاصلة ، وبالتأليف بين هذين العاملين نتحصل على « مقياس الجفاف » ونعني به المدة التي تكون فيها الحياة النباتية خاملة أو عسيرة ، فيتعطل بروز الأعشاب الرعوية السنوية ولا تقوى على الجفاف سوى الأعشاب القارة الدائمة . فالمناطق الصحراوية — حسب المقياس — يحدها شمالا خط مناخي يطابق خط كميات الأمطار السنوية المتراوحة بين 100 و 200 مم ، ويطابق في آن واحد درجات الحرارة المتراوحة بين 10 د. وبين 30 درجة مائوية ، وبهذا الإعتبار تشمل المناطق الصحراوية كامل الجنوب التونسي وتبعد شمالا إلى مرتفعات الأطلس الصحراوي الممتد من الحدود الجزائرية شمال مدينة قفصة إلى ساحل البحر شرقا شمال مدينة قابس . ما بين الخطين 34 و 35 درجة افقية .

(2) انظر جدول الاصناف الرعوية .

(3) من العشائر الكبرى المتوطنة في المنطقة الوسطى والوسطى الغربية.

3 - المساحة والخصائص الكبرى :

تقارب مساحة هذه المنطقة 70 ألف كيلومتر مربع « كم2 » أي نحو 50 % من المساحة الجمالية للبلاد التونسية . يشتد فيها الطابع الصحراوي في الجنوب والجنوب الغربي فينحط معدل الأمطار السنوية إلى ما دون 100 مم في الطرف الأقصى عند برج القصيرة وفي بلاد نفزاوة والغريب على الهضاب



في المراعي والزراعية في الواحات وتصبح الغراسات الجافة ممكنة وخاصة الزيتون والتين في بطون الأودية وعلى سفح الجبل من وراء الجسور المشيدة لحجز التراب والسييل .

تشارك جميع هذه المناطق في شدة تدهور الأديم الزراعي بمفعول الرياح الجنوبية الغالبة ، وقد بلغ هذا التدهور في بعض جهات الجريد والجفارة إلى إزاحة الأفق الرملي أو النقلي وكشف الجلباب الصخري في الأفق الأسفل من أصل جيرى أو جبسي .

كما تشارك في ضعف الغطاء النباتي وانحطاط نسبته إلى 50 % . وأخطر ما في هذه الظاهرة تلف الأصناف الرعوية القارة الدائمة واقتصار الغطاء النباتي على الأصناف السنوية المتوقف بروتها على الأمطار . ومن أكبر العوامل المتسببة في تدهور الأديم الإفراط في الرعي والتوسع في الحراثة الناتجة عن تغلب أحوال الاستقرار .

4 - السكان والكثافة الحسائية والواقعية :

يبلغ مجموع سكان المنطقة الصحراوية 570.000 نسمة ، حسب إحصاءات عام 1956 ، وهو ما يساوي نسبة 15 % من المجموعة التونسية . فيكون معدل الكثافة 8 سكان في كم² . غير أن هذا المعدل الحسابي ضعيف الدلالة على التوزيع الحقيقي للسكان ، لأن الإكتظاظ العمراني الملاحظ في الواحات والقرى الجبلية يرتفع بذلك المعدل إلى ما يزيد على 120 س/كم² في حين أن هلهلة التوزيع العمراني تنحط به في سهول نفزاوة والجفارة السفلى إلى ما دون 5/كم² .

5 - الفروق الجهوية الكبرى :

لا تمنع عوامل التشابه والتجانس القائمة في المنطقة الصحراوية من أن نلمس بعض الفروق الجغرافية والإقتصادية بين مختلف جهاتها ، وذلك بسبب بعض العوامل المؤثرة في المناخ مثل مدى المسافة من البحر ، ووجود المرتفعات

الجبالية أو السباخ الواسعة المعروفة بالإسم المحلي « الشط » (4) . وبالإعتماد على هذه العوامل يمكن التمييز بين الجهات الخمس التالية :

أ — الجريد : ما بين السفح الجنوبي الغربي لجلال قفصة إلى المضيق بين شط الجريد وشط الغرسة .

ب — بلاد نفزاوة والغريب : ما بين هضاب « الظهر » (5) عند منحدر جبال مطباطة والسواحل الجنوبية لشط الجريد إلى الحدود الجزائرية غربا .

ج — جهة قفصة : من الحدود الجزائرية غربا في امتداد أربعين كم . صوب خليج قابس شرقا وما بين شط الفجاج جنوبا إلى سلسلة الأطلس الصحراوي شمالا .

د — جهة الجفارة والأعراض : وهي السهول الشرقية ما بين السفح الشرقي من سلسلة الجبال وبين ساحل البحر ، يحدها شمالا خليج قابس وجنوبا الحدود الليبية .

س — بلاد الجبالية : وهي السفوح والأودية المناسبة بين مرتفعات الجبل الفاصل بين سهول الجفارة والأعراض شرقا وبين هضاب الظهر غربا .

وتبرر هذا التقسيم الجغرافي فروق متفاوتة الأهمية في كميات الأمطار السنوية وفي طاقات المياه الجوفية . ولذلك أثره الطبيعي في أحوال المراعي

(4) الشط : منخفضات صحراوية ، تفيد بعض الأبحاث أنها كانت متصلة بالبحر ، وتشكل « بحرا داخليا » يمتد إلى جنوب الجزائر . افقه العلوي مركب من اديم طفلي ملح . في الجنوب التونسي من الحدود الجزائرية خط متقارب من ثلاث شطوط ينتهي شرقا إلى واحة الحامة على 20 كم من البحر وهي : شط الغرسة : مثلت قاعدته 20 كم وارتفاعه 50 كم ، سطحه على 17 - دون سطح البحر - شط الجريد : مفايسه 110 كم × 70 كم (سطحه 17 + مترا) شط الفجاج يمتد على 90 كم من شط الجريد غربا إلى الحامة على عرض يتراوح بين 4 كم و 20 كم

(5) الظهر : الاسم الجغرافي للهضاب المتصلة بسلسلة الجبل على سفحه الغربي والممتدة غربا إلى كتبان الرمال في « العرق الكبير الشرقي » من بلاد نفزاوة والغريب .

ونسبة الغطاء النباتي وفي كثافة الماشية . كما أن لتلك العوامل أثرها في توزيع الواحات ودرجة استقرار العشائر البدوية ولون نشاطها الزراعي . لذلك كان من المناسب التعرض إلى أهم خصائص هذه الجهات الفرعية التي تتنوع اليها المنطقة الصحراوية .

6 — بلاد الجريد :

مناخ حار لبعده عن البحر ولوجوده في وهاد من الأرض ، ولقرب شطّي الغرسة والجريد — معدل الأمطار دون المائة (90 في توزر وقيلي) . رطوبة قليلة (اقصاها في شهر جانفي 65 بالمائة وأدناها في شهر جويلية 35) في حين أن التبخّر يبلغ في مدينة توزر 1170 مم. — هذه الخصائص جعلت من بلاد الجريد انسب البيئات المناخية بالنخلة المنتجة لصنف « دقلة النور » (6) .

انفلاقات جيولوجية بين مرتفعات الأطلس وبين هضاب الظهر ، بها طاقات مياه جوفية غزيرة ، كانت سببا في قيام واحات آهلة بالسكان قديمة يرجع عهدها إلى العصر الروماني . وأهمها :

أ — واحة نفطة — 15.000 س — 700 هك . 8 عيون وعدد من الأبار جملة الدفق المستعمل 550 ليتر في الثانية (ل / ث) .

ب — واحة توزر — 12.000 س — 1000 هك — 10 عيون وعدد من الأبار .

جملة الدفق المستعمل : 700 ل/ث .

ج — واحة الوديان — 8000 س — 600 هك — الدفق 300 ل/ث .

د — واحة حامة الجريد : 3000 س — 600 هك — الدفق 150 ل/ث .

(6) دقلة النور : ارفع انواع التمور واجودها . تختص بانتاجه واحات الجريد . اكثر من 80 % من الانتاج موجه الى التصدير . وهي ثمرة صافية اللون تبصر النواة من خلال اللب . وتمتاز بنسبة سكرية معتدلة .

7 - بلاد نفزاوة والغريب :

منطقة منعزلة ، يفصلها شط الجريد من الجانب الشمالي ، وهضاب الظهر ومرتفعات الجبل من الجانب الشرقي والشمال الشرقي . وهي مكونة من سهول تتناثر بها أطلال رملية وأودية طفلية ذات انحدار غربي . وتقيد بعض الأبحاث انها كانت مكونة من سباح منخفضة من جنس شط الغرسة فطمستها الرمال التي تهب بها الرياح الغربية والجنوبية من كثنان العرق الشرقي الكبير . بها مياه جوفية وسطحية كانت سببا في قيام جملة من الواحات معظمها حديث العهد لا يزيد عمرها على المائة عام - لمنطقة نفزاوة خزيتان من المياه الجوفية :

أ - الخزينة الجوفية : تغذي نحو من 200 عين حية و43 بئرا عميقة . جملة دفعها 1550 ل/ث .

ب - خزينة جبل طباقه : يبلغ دفعها 150 ل/ث .

تكونت في بلاد نفزاوة والغريب 32 منطقة سقوية ترد من ماء العيون وتبلغ مساحتها 918 هك . تروى من دفع جملته 531 ل/ث كما تكونت بعد ذلك 27 منطقة سقوية جملة مساحتها 1795 هك . تروى من مثل عددها من الآبار جملة دفعها 1107 ل/ث (7) .

8 - بلاد قفصة :

موطن التقاء وتصادم جغرافي بين جبال مقطعة تناسب في ثناياها سهول متفاوتة الأهمية والجذب ، تلتقي فيه السهول الجافة الشرقية والسهول الصحراوية الجنوبية والغربية والجبال العارية المنجردة في بوهدمة وعرباطة . وتنحدر أودية سيدي يعيش والوادي الكبير والوادي المالح فتتكون من السهول

(7) انظر تفصيل ذلك في الجدول الملحق رقم I .

مفاضات للرعي والحراثة — كلما نزلت الأمطار ، ثم تضييع في سباخ شط الغرسة . وهذه الجهة موطن التقاء زراعي بين واحات قديمة (المتلوي — قفصة — القصر — القطار — فريانة) وأخرى محدثة (القويقله — قفصة الغربية — لالا — القصر) مساحتها الجمالية 8120 هـك . تسقى من عيون فوارة يبلغ دفعها 578 ل/ث ومن عدد من الآبار العميقة جملة دفعها 358 ل/ث ، يرجع تكوينها وبروزها إلى انفلاقات جيولوجية .

ثم أن جهة قفصة موطن التقاء اقتصادي بين واحات مكتظة اكتظاظا عمرانيا يبلغ 22 ٪ من المجموعة الجهوية للسكان ، ومكتظة اكتظاظا نباتيا (8) وبين سهول جرداء قفر ، وأخرى تعمر زمن الحراثة والحصاد ، وبين قرى جبلية في ناحية القطار وبوهدمة تقوم على الإقتصاد المزدوج بين الحراثة والتشجير وتربية الماشية والدواجن . وهي إلى ذلك جهة حارة لا أثر فيها لتلطيف البحر ، تنزل بها في العام أمطار تتراوح بين المعدلات التالية : 100 مم . في سهول الوادي المالح بين جبال بوعليمة وعرباطة وبوجدرة — 152 في قفصة 137 في المتلوي — 170 في السند بينما يزيد مستوى التبخر على المترين ، وتغلب فيها الرياح الشمال الشرقية والرياح الجنوبية الغربية الحارة .

9 — جهة الجفارة والأعراض :

سهول ممتدة من منحدر الجبال غربا إلى ساحل البحر شرقا ، ومن وادي العكاريت شمالا إلى الحدود الليبية جنوبا . تفصلها مرتفعات جبال مطماطة عن شط الفجاج إلى الشمال الغربي . مساحتها الجمالية نحو من ثلاثة ملايين هـك . عشرها 1/10 مستغل بالزراعة — 335 ألفا تتوزع إلى 270 ألفا للحراثة ، و75 ألفا للغراسات الجافة ولا تحتل المساحات المسقية في الواحات أكثر من 9300 هـك .

(8) كثافة شجر الزيتون في واحة قفصة تبلغ 200 شجرة في الهكتار الواحد وربما وصلت إلى ضعف هذا العدد بالنسبة للأشجار المثمرة.

تتوزع هذه الجهة ، بحكم تأثير البحر إلى قسمين مختلفين في نسبة الرطوبة ونوع الأديم ، وكثافة الإستغلال واكتظاظ الإحتلال العمراني .

أ - القسم الأول يشمل السهول الساحلية وتقع فيه معظم الواحات ويسكنه أكبر عدد من السكان في قابس ، ومطوية ، ومارث ، والحامة ، ومدنين ، وجرجيس ، وبن قردان ، وجزيرة جربة ، ويمتاز بكمية أوفر من الأمطار قد ترتفع إلى ما فوق 200 مم ، وبرطوبة قوية يبلغ معدلها 77 % في قابس وجرجيس ، وبأديم خفيف مستقر صالح للغراسات السقوية والجافة .

ب - القسم الثاني يشمل السهول الجوفية الممتدة عند سفح الجبل من تطاوين إلى الذهبية ، ويتصف بأديم منجرد قد تعرى منه الجلباب الصخري ، وحرارة كبيرة بين أدنى درجاتها وأعلىها تفاوت كبير يبلغ 55 درجة مائوية في تطاوين ، وبرطوبة قليلة ، ثم أن للجليد في هذه السهول اشتدادا على المغروسات الرقيقة من غير الزيتون وعلى الخضراوات . للجهات الساحلية طاقات غزيرة من المياه الجوفية أهمها خزانة مياه قابس التي تدر دفقا يبلغ 1500 ل/ث ، وخزانة جرجيس وجربة البالغ دفقها 350 ل/ث ، وأقلها أهمية خزانة مدنين وتطاوين ثم أن هذه الجهة تنتفع من مياه عيون فوارة تنصب في بعض الأودية مثل وادي قابس حيث يبلغ دفقها 300 ل/ث ، وقد دلت هذه العيون على وجود المياه الجوفية ، مما دعا إلى احتفار 70 بئرا عميقة معظمها على السهول الساحلية .

تهب الرياح من الشمال إلى الشمال الشرقي صيفا ، ومن الغرب إلى الجنوب الغربي شتاء .

10 - الجهة الجبلية :

سلسلة متقطعة من الجبال على شكل قوس مفتوحة إلى الشرق . طرفها الشمالي عند جبل مطماطة على مقربة من مركز مارت غير بعيد من البحر ، وطرفها الجنوبي على الحدود الليبية قرب مركز الذهبية كلما نزلت السلسلة

إلى الجنوب إزدادت بعدا عن البحر ؛ وضعفت الرطوبة . تنفتح بين هذه الجبال أودية تزداد انفراجا عند انحدارها من السفح إلى هضاب الظهر . ويتراوح الإرتفاع في السلسلة ذاتها ما بين 500 و 650 مترا فوق سطح البحر ، إلى مستوى المائتين في الظهر . لذلك كانت معدلات الأمطار في هذه الجهة تزيد على 250 مم في العام ، وهي شبيهة بمعدلات الأعراض الساحلية . إلا أن أديم الأرض قد أكله الإنجراف ، وتعري الجلباب الصخري من دون الأفق الرمي ، بحيث أصبح سكان الجبل في حاجة إلى استخلافه بأديم مجلوب من بطون الأودية السفلية وجمع هذا التراب المجلوب وراء « جسور » من الحجر المرصوف ، بعضها أعلى من بعض حسب خطوط الإستواء وعلى قدر درجة انحدار السفح ، ونقروا لهذه البساتين الصغيرة مجاري في الصخور لاستجلاب مياه السيل لما يغرس فيها من زيتون وتين ونخل . المياه الجوفية قليلة ، تكاد تكون مقصورة على مياه السيل وعلى بعض العيون الضعيفة مثل عين مدرار عين الحمام - عين أم الصيام - وعين الجير - وعين توجان - وفي الجهة عدد من الآبار السطحية قرب وادي الخلوف .

أنشأ الجبالية قرى جبلية قديمة لعل نواتها الأصلية كانت من « القصور » أو « الرتب » (9) التي اتخذتها العشائر الطاعنة على خطوط ظعنهم لإدخار مواردها احتياطا لأعوام « البقرات العجاف » .

11 - الجهات الرعوية :

وهكذا فالمناطق الصحراوية متفاوتة الحظ في الإمكانات الطبيعية ، وبالخصوص في طاقات المياه الجوفية ودرجة ما بها من املاح ، وفي حالة الأديم النباتي وما بلغه من تدهور ، وبالنسبة إلى بعض العوامل الأخرى

(9) القصر : بناء من حجر مكون من غرف خاصة بكل فريق يختزن فيها القمح والشعير والتمور ، ويقام من حولها سور ويعين عليها حارس أمين ، أما « الرتبة » فحفر في الأرض لسلخزان.

كالقرب من البحر ودرجة الإرتفاع فوق سطحه ، مما له أثره على كمية الأمطار السنوية وعلى درجة الرطوبة أو عدد أيام الجليد في العام .

ولجميع هذه العوامل أثرها في انتشار المراعي وتنويع أصنافها ، وفيما تتفاوت فيه من كثافة الغطاء النباتي ، ويمكن أن نقسم المنطقة العمرانية إلى خمس جهات رعوية نجدها تطابق تقريبا التقسيم السابق :

أولا - مراعي العرفج (10) وأكثر انتشارها في سهول الجفارة .

أ - جماعة العرفج والدققت . على مساحة 300 ألف هك .

أديم رملي جهة مدين . توجان - بن قردان - جرجيس - تطاوين .
كثافة 50 ٪ في الحد الأقصى .

أصنافها النباتية : الرقيق - الهدمة - النسي - النشل - الرقمة .

ب - جماعة العرفج والبسليمة ، على مساحة 250 ألف هك .

أديم رملي في تطاوين وسيدي الطوي...

كثافة ضعيفة لا تزيد على 20 ٪ .

ثانيا : مراعي الباكل ومثان الغزال . وأكثر انتشارها في جهة قفصة على مساحة تبلغ 150 ألف هك . في جهات المضيلة ، والرديف ، وقويقلة ، وأم العرائس وماجن بن عباس ، وسيدي يعيش والسند .

أديم رملي من دونه افق من النقل ، من دونه الجلباب الجيري والجبسي .

الأنواع النباتية : النسي - السهمة - الدققت - الأنام - الحلفاء - الطفايا

ثالثا : مراعي القزاح . تكثر في المناطق الساحلية من الفجاج وفي

الجهات المنجردة من منطقة قفصة .

أديم الأرض منجرد ، كشف عن جلاباب الجبس .
 الأنواع النباتية : الهدمة - النثل - المركبة (الميم والراء بالرفع) ، الطفايا ،
 أنواع موسمية قليلة لقلة الأمطار : بوغربية ، العجرم...

رابعا : مراعي الشيخ : تنتشر على 300 ألف هكتار . في اسفل منحدرات
 الجبال من مطماطة والدويرات إلى قابس ، وفي السهول النقيية من بلاد السقي
 بين قفصة وقابس .

أديم نقل عميق رملي التركيب ممزوج بطفل . يزرع حبوبا كلما سمحت
 الأمطار ، كثافة الغطاء النباتي لا تزيد على 5 ٪ بالنسبة للأصناف الرعوية الدائمة
 قد امعنت في اتلافها سكة المحراث ، في حين ان الأصناف الرعوية الموسمية
 ترتفع كثافتها إلى 80 ٪ إذا ما سمحت الأمطار .

الأنواع الدائمة : الشيخ - القزاح - النهام - المركبة - الطفايا - الدقفت
 الأنواع الموسمية : الزبال - عوينة الحنش .

خامسا : المراعي الصحراوية ، أكثر انتشارها في نفاوة والغريب على
 نحو مليوني هكتار . في أديم منجرد بالرياح يكسوه غطاء متحول من الرمال .
 تغلب في هذه المراعي الأصناف الرعوية القارة على الأصناف الموسمية المتوقفة
 على المطر ، وذلك بسبب تباعد المسافة على موارد الماء .

الأنواع النباتية : الرزدبر - (لا يرعاه غير المعز) ، الطفايا ، السنني ،
 السهمة ، الشحال....

ومما ينبغي ملاحظته من الآن ان 80 ٪ من مراعي الجنوب التونسي
 محملة لرعي مفرط يجعل الإستغلال الرعوي اثقل بنسبة 30 ٪ من طاقة
 الإستجمام النباتي .

جدول المناطق السقوية في بلاد نفزاوة

المنطقة	اسم المكان	المساحة هكتار	الدفق ل/ث
قبلي	ماء الأبار العميقة		
	البشيلي	38	28
	الوالعة	68	72
	النجسا	88	51،5
	أم الفرث	60	23
	مزرع ناجي	55	35
	الربطة	62	29،9
	بازقة	62	42،9
	سوق البياض	43	36
	تميب	43	35
	تلميسم	94	56
	تنبار	43	42
	دجمة	66	37،5
	غامت	48	35
	قطايا	43	32
	سيدي مسعيد	34	26
	راس العين	15	25
دوز	النويل	66	60
	دوز	91	61
	زعفرانة	100	63
	قصر غيلان	100	100

جدول المناطق السقوية في بلاد نفزاوة (تابع)

المنطقة	اسم المكان	المساحة هكت	الدفق ل/ث
	ماء الآبار العميقة		
دوز	الفوار	42	38
	بئر الزيتون	45	40
	كلابية	89	50
	غراد	110	68
	الحساي	40	28
	القلعة	75	68
	زر كين	40	25
	الجملة	1795	1107,5
	ماء العيون		
قبلي	عين التوارغة	135	84
	تنشيق	34	18
	غلمة	60	18
	غلمة	60	9
	بشري	32	16
	الكوك	23	18
	بن دها	11	5
	دربل	5	3
	بلاد أم الصمعة	16	4,75
	السنيسة	40	23

جدول المناطق السقوية في بلاد نفزاوة (تابع)

المتطقة	اسم المكان	المساحة هكت	الدفق ل/ث
	ماء العيون		
قبلي	الحجاج	10	4
	أولاد دبن	31	9
	أولاد أحمد	17	3
	الجديدة الفوقانية	16	4
	الختايا	7	3
	الكبيرة 2	35	14
	الكلدية	15	37,5
	السوفية	16	27,6
	البسراز	10	6
	الكبيرة 1	70	12
	منطقة غزوة	17	7,5
	بوقفسوش	12	3,75
	سيدي أحمد	24	8,5
	بلاد الزيرة	36	9,5
دوز	التواني الجديدة	8	4
	القديمة	40	14
	أولاد قليعة	40	20
	السفتيمية	10	7
	أولاد زير	80	63
	الجنب	21	17,8
	عين بلاد صبرية	1	1
	بليدة القلعة	11	8
	زركين	35	25
	الجملة	918	531

جدول الاصناف النرعوية بالجنوب التونسي

1 — ASCLEPRIADACÉES

الحلاب *Periflora lenigata*

2 — BORRACINACÉES

الهدمسة *Echiochlon fruticosum*

3 — CARYOPHILLACÉES

الخرشوت *Gymnocarpus decander*

4 — CISTACÉES

السمهاري *Helianthemum brachipodium*الشعال *Helianthemum kahiricum*الرقيقة *Helianthemum sessiliflorum*

5 — COMPOSÉES

الدققت *Artemisia campestris*الشيبح *Artemisia herba alba*الصبر *Atractilis serratuloides*الشوك *Corduncellus eriocephalus*الشقارة *Launaea resedifolia*العرفج *Rantherium suaveolens*

6 — CRUCIFÈRES

الجرجير *Diplotaxis simplex*الكرنب *Diplotaxis harra*الشقرة *Matthiola kralickii*

7 — EPHEDRACÉES

ألندة *Ephedra alata spalenda*

8 — EUPHORBIACÉES

الليينة *Euphorbia*

جدول الاصناف الرعوية بالجنوب التونسي (تابع)

9 — GRAMINACÉES

<i>Aristida ciliata</i>	المرکبة
<i>Aristida obtusa</i>	النصي
<i>Aristida plumosa</i>	السهما
<i>Aristida pungens</i>	الصبيط
<i>Cenchrus ciliaris</i>	الرقمة
<i>Cynodon dactylon</i>	النجم
<i>Lygeum spartum</i>	الحلفاء المهبولة
<i>Schimus barbatus</i>	الزبال
<i>Stipa lagascae</i>	العدام
<i>Stipa tenacissima</i>	الحلفاء

10 — LÉGUMINEUSES

<i>Anthyllis henoniana</i>	القزدير
<i>Astragalus armatus</i> ssp <i>traga-</i> <i>canthoides</i>	القطاط
<i>Genista saharae</i>	المرخ
<i>Genista uniflora</i>	النشل
<i>Medicago</i> (plusieurs espèces)	عوينة الحنش
<i>Retama raetam</i>	الرتم

11 — LILIACÉES

<i>Allium roseum</i>	الأزول
<i>Asphodelus refractus</i>	السليمة
<i>Asparagus stipularis</i>	السكوم
<i>Urginea undulata</i>	القيز

12 — MALVACÉES

<i>Malva aegyptia</i>	الخبيزة
<i>Malva parviflora</i>	الخبيزة

جدول الاصناف الرعوية بالجنوب التونسي (تابع)

13 — OMBELLIFÈRES

Pituranthos chloranthus	القزاح
Pituranthos tortuosus	القزاح
Doncus syrticus	خضرة الحمير

14 — PLANTAGINACÉES

Plantago albicans	الأنم
-------------------	-------

15 — PLOMBAGINACÉES

Limoniastrum guyoniana	الزيتة
Limoniastrum monoptalum	

16 — POLYGONACÉES

Calligonum arich	العريش
Calligonum azel	الأزل
Calligonum comosum	الأرطاة
Polygonum equisetiform	القرضاب

17 — RÉSÉDACÉES

Reseda Arabica	لبوس الحلو
----------------	------------

18 — RHAMNACÉES — ANACARDIACÉES

Rhus tripartitum	الجداري
Ziziphus lotus	السدر

19 — SALSOLACÉES

Anabasis orticulata	العجرم
Anabasis orepediorum	الطفايا
Arthrocnemum glaucum	الحماضة
Arthrophytum schmittianum	الباقل
Arthrophytum scoparium	الرمث

جدول الاصناف الرعوية بالجنوب التونسي (تابع)

<i>Atriplex glauca</i>	القطف
<i>Atriplex halimus</i>	القطف
<i>Atriplex mollis</i>	القطف
<i>Bassia muricata</i>	الشوبطة
<i>Cornulaca monocantha</i>	الحد
<i>Halocnemum strobilaceum</i>	الحماضة
<i>Salsola bravifolia</i>	الشيطة
<i>Salsola tetragona</i>	المبلبل
<i>Salsola zygophilla</i>	الطفنا
<i>Suaeda fructicosa</i>	السويدة
<i>Suaeda mollis</i>	السويدة
<i>Traganum nudatum</i>	الضمران

20 — SOLANACÉES

<i>Lycium arabicum</i>	سكوم
------------------------------	------

21 — TAMARICACÉES

<i>Tamarix aphylla</i>	طرفه سوري
<i>Tamarix indigenes</i>	طرفه عربي

22 — THYMELEACÉES

<i>Thymelea hirsuta</i>	مثنان
<i>Thymelea microphylla</i>	مثنان الغزال

23 — ZYGOPHYLLACÉES

<i>Fagouia</i> (diverses espèces)	الخيطه
<i>Nitraria retusa</i>	الفزدق
<i>Peganum harmala</i>	الحرميل
<i>Zygophyllum album</i>	بوقريه

الفصل الثاني

الحياة الاقتصادية

- 1 - من التقسيم الجغرافي إلى التحليل الإقتصادي . 2 - قسم الواحات .
- خصائصه الكبرى . 3 - واحات قفصة . 4 - واحات الجريد . 5 - واحات
- السهول الساحلية . 6 - الواحات الصحراوية . 7 - القرى الجبلية .
- 8 - الإقتصاد البدوي المزدوج عند بني زيد وعكارة في السهول الشمالية .
- 9 - الإقتصاد البدوي المزدوج عند المرازيق والعداري وعند الغريب وأهل
- صبرة في السهول الغربية . 10 - الإقتصاد البدوي المزدوج عند التوازين
- والخزور والودارنة في سهول الجفارة . 11 - الخصائص الإجمالية لإقتصاد
- المناطق الصحراوية .

1 - من التقسيم الجغرافي إلى التحليل الإقتصادي :

للعوامل الجغرافية سيطرتها الطبيعية في اقتصاد المناطق الصحراوية ، وإنما خطر ما بأهلها من تخلف ناتج عن شدة ما لإقتصادهم من خضوع لتلك العوامل ومن تبعية لها تسكاد تكون تبعية مطلقة . وفي مقدمة تلك العوامل طاقات المياه النازلة والجوفية ، ودرجة الحرارة والجفاف ، ونسبة الرطوبة الميسرة للحياة النباتية ، ومقدار ما بلغه الأديم الزراعي من تدهور ومن ضعف الغطاء النباتي . لذلك كان لا بدّ من ذكر تلك العوامل الجغرافية ومقدار ما بين الجهات من تفاوت بالقياس إليها ، تمهيدا لتحليل الأوضاع الإقتصادية والعمرانية ولتعليل الدواعي الأصلية الكبرى لما بين تلك الجهات من تنوع في الزراعة ومن تفاوت في الدخل .

وسيمكننا التحليل الإقتصادي من فحص الدواعي الحية للتوزيع العمراني ومن فهم أسباب الإستقرار في المناطق السقوية والجبلية ودوام الحياة البدوية نصف الظاعنة في سهول نفزاوة والغريب وفي أودية الظهر أو في أرض الجفارة

لذلك يجوز تقسيم الحياة الاقتصادية للمناطق الصحراوية ، بحسب الإمكانيات الطبيعية ، إلى ثلاثة أقسام كبرى يهم أولها الواحات حسب جهات قفصة والجريد والسهول الساحلية أو الجهة الغربية الصحراوية ، ويهم القسم الثاني اقتصاد القرى الجبلية في جبال قفصة وسلسلة مطماطة ، ويهم القسم الثالث اقتصاد السهول في بلاد السقي والأعراض ، موطن بني زيد وعكارة وفي نفزاوة موطن المرازيق وأهل الغريب وأهل صبرة والعذارى ، وفي الجفارة موطن التوازين والودارنة .

2 - قسم الواحات : خصائصه الكبرى :

يبلغ عدد سكان الواحات نحواً من مائتي ألف نسمة أي ما يزيد على 40 % من مجموع سكان المناطق الصحراوية . يستغلون لأرض سقوية لا تزيد مساحتها على 15000 هـك ، تنتفع من طاقات مائية جملة دفعها 7100 ل/ث . ويساوي الدخل الزراعي من الغراسات السقوية 2.044.998 ديناراً من مجموع الدخل الزراعي (غراسات جافة ، وتربية الماشية) البالغ 5.061.470 د . الذي يتوزع على المقادير والنسب التالية :

دخل المناطق السقوية : 5.044.998 د . أي بنسبة 40،5 % من مجموع الدخل الزراعي .

دخل الغراسات الجافة : 1.281.624 د . أي بنسبة 25،2 % من مجموع الدخل الزراعي .

دخل الماشية : 1.734.848 د . أي بنسبة 34،3 % من مجموع الدخل الزراعي .

ويتضح من الآن الطابع الإستقراري الذي تتصف به الحياة الاقتصادية في الواحات من غلبة الدخل النباتي على دخل الماشية ومن تفوق دخل الغراسات السقوية المستوجبة لدوام الحضور على الصنفين الباقيين من الدخل الزراعي .

كما يتضح من الآن أيضا ضعف هذا الدخل بالقياس إلى عدد السكان إذ يبلغ بالقياس إلى الفرد الواحد 10 دنانير تقريبا (20 دولار أمريكي) في العام ، وهو مبلغ زهيد للغاية ، يرجع ضعفه إلى أسباب متعددة نرى في مقدمتها :
أ) الإكتظاظ العمراني . إذ أن عدد السكان في الواحات قد تضاعف مرتين أو ثلاث على ما كان عليه منذ 80 عاما (11) .

ب) الإكتظاظ النباتي. إذ نجد أن الكثافة الغراسية تتراوح ما بين 600 و 800 في الهكتار الواحد ، في حين أن الإمكانيات السقوية لا تتحمل أكثر من 200 شجرة في الهكتار .

ج) كلل الأديم المنجر عن هذه الكثافة النباتية وبالخصوص عن عدم تطعيم الأديم بالأسمدة العضوية والكيمياوية ، لعدم قيام التكافل بين الزراعات السقوية وبين تربية الماشية في الواحات ، ولارتفاع ثمن الأسمدة من بين كلف الإنتاج وعدم تناسبها مع الموارد .

د) تدهور قيمة الدخل الذي يتضح بخصوص التمر من المقارنة بين الأثمان التالية ، بين عام 1884 وعام 1946 :

ما كان يتيسر شراؤه بثمن قنطار واحد من التمر :

عام 1946	عام 1884	الصنف الغذائي
1,5 قنطار	3 قناطر	من القمح
0,25 قنطار	1,5 قناطر	من الزيت
1	12	من الخرفان

(11) كان عدد سكان نفزاوة عام 1881 لا يزيد على 18 000 ، فأصبح اليوم 56 000 نسمة.

ولعل الإكتظاظ العقاري وتفتت الملكية في بعض الواحات القديمة أمثال واحات الجريد وقفصة وقابس كان من أكبر العوامل على انحطاط مستوى الدخل . ويتضح من الجدول التالي التطور الذي شمل صغار الملاكين الذين يتصرفون في أقل من مائة نخلة ومتوسطي الملاكين المستغلين لبستان يحتوي على 200 إلى 500 نخلة . فقد تضاعف العدد الأول ثلاث مرات مثلاً في واحات الجريد فيما بين 1854 و1962 ، فارتفع من 932 إلى 2850 ، في حين أن الصنف الثاني قد انحطت نسبتهم من 21 ٪ إلى 10 ٪ من مجموع الملاكين .

جدول تطور الملكية في واحة الجريد

1962		1949		1854		عدد النخيل
٪ النخيل	٪ الملاكين	٪ النخيل	٪ الملاكين	٪ النخيل	٪ الملاكين	
26	62	10	59	4,5	43,5	من 1 إلى 100
45	81	22	76	12	61	من 100 إلى 200
11	10	26,5	15	19	21	من 200 إلى 500
44	9	51,5	9	69	18	من 500 إلى ما فوق
1.000.000	4.587	1.071.550	4.830	735.000	2.150	الأعداد الكاملة

كما ارتفع تفتت الملكية فبعد أن كانت عام 1884 نسبة الأملاك الصغرى التي دون المائة نخلة لا تزيد على 4,5 « فتشمل نحواً من ثلاثين ألف نخلة من جملة 735 ألف » ، ارتفعت تلك النسبة عام 1962 إلى 26 وأصبحت تشمل

أكثر من 260 ألف نخلة . وفي هذا التطور دلالة على دخول طائفة جديدة من المزارعين ومن الموظفين والعمال القارين في صف الملاكين بالواحات ، بالإضافة إلى تكاثر الملاكين بمفعول الوراثة ، وتزايد النسل في ذات المجتمع الجريدي . ثم أن التغير قد شمل بصورة محسوسة كبار الملاكين إذ ارتفع عددهم ارتفاعاً جزئياً من 397 إلى 412 وانحط نصيبهم من 507 ألف نخلة إلى 440.000 نخلة فيما بين عام 1884 وعام 1962 .

3 - واحات قفصة :

وهو موطن أولاد معمّر وأولاد سلامة . تبلغ المساحات المسقية في الواحات 3800 هـك . تروى من دفق قدره 1086 ل/ث ، جملة السكان 60 ألف أكثر من 2/3 يعيشون في الواحة ويعيش الربع في القرى الجبلية من جبال عرباطة ومجورة والعياشة وبوهدمة . تبلغ المغروسات المسقية جملة 447.143 تتوزع إلى أصناف النخيل 134.627 - الزيتون 223.489 - سائر الأشجار 89.027 . يبلغ دخلها السنوي 208.000 ديناراً ينضاف إليها دخل المزروعات السنوية المسقية البالغ 102.000 د .

إقتصاد هذه الواحة إقتصاد يقوم على :

- أ - التنوع الزراعي ما بين نخيل وزيتون وأشجار مشمرة وبقول .
- ب - الإزدواج بين المغروسات المسقية داخل البساتين المسيجة بالحجر المرصف أو عريش النخل والتي يطلق عليها أهل الواحة إسم « الغابة المحصنة » وبين المغروسات الجافة المعروفة باسم « غابة الزيتون » .

- ج - الجمع بين الغراسة في الواحات والفلاحة السنوية في السهول المجاورة وخاصة في « الشرابات » وبلاد السقي .

د - الجمع بين الموارد الزراعية والموارد غير الزراعية المتأتية من الصناعة البدوية والتقليدية وخاصة من نوع نسج الأغشية والفرش الصوفية ، والمتأتية من الوظائف الإدارية ومن الهجرة إلى العواصم الشمالية (12) ومن الأشغال في مناجم الفسفاط التي بدأ استغلالها في فجر هذا القرن .

وتدل المقارنة بين أهمية الموارد الزراعية أن النشاط الإقتصادي قد تطور عن هذا القطاع البدائي - الذي لا يساهم في الدخل بأكثر من 16% وأصبح الإقتصاد مركزا على قطاع الخدمات وفي مقدمتها الصناعات التقليدية التي تساهم بأكثر من 40% ، تليها موارد خارجية مجلوبة من المهاجرين المقيمين بتونس العاصمة أو بغيرها من المدن . أو من جارية الموظفين . - ولعلّ قدم الواحات وبالأخص واحة قفصة والقصر الراجعة إلى العهد الروماني ، والتي كانت موطن حضارة وعلم ، إذ انجبت أمثال ابن منظور القفصي صاحب « لسان العرب » هو الذي يفسّر هذا التطور الإقتصادي المتضح في تناقص قيمة الزراعة وتزايد أهمية القطاع الثالث الدال على تخصص فني (في الصناعات التقليدية وفي المناجم) وعلى تقدم في التعليم .

4 - واحات الجريد :

هي أقدم مواطن الإستقرار في المناطق الصحراوية وأكثرها نخيلا وأجودها تمورا ، تبلغ مساحة الواحات الأربع الكبرى 3000 هك ، وهي مدن :

- توزر ، عدد سكانها 12.000 ، مساحتها الف هك .
- نفطية ، عدد سكانها 14.500 ، مساحتها 700 هك .
- الوديان ، عدد سكانها 7.460 ، مساحتها 600 هك .
- الحامة ، عدد سكانها 3.000 ، مساحتها 600 هك .

وهي أكثر الواحات اكتظاظا بالنخيل إذ يبلغ عددها 1.039.634 منها 268.000 نخلة تنتج « دقلة النور » . وبالواحات 503.255 من الأشجار المثمرة الأخرى و 41.867 من الزيتون . إلا أن أكبر قسط من الموارد ينجر عن النخيل ويبلغ ذلك الدخل 595.000 دينار تنضاف إليها خمسون ألف دينار من البقول . وليس بالجريد مغروسات جافة ، ولا تساهم تربية الماشية في الدخل الزراعي إلا بنسبة 13% (13) ذلك أن قطيع الماشية في الجريد لا يمثل إلا جزءا قليلا من مجموع الماشية في المناطق الصحراوية يتراوح بين 2% و 8% تقريبا (14) وبالرغم عن قدم هذه الواحات وعن إكتظاظها العمراني ، حيث تزيد كثافة السكان على 120 نسمة ، وعن الإكتظاظ النباتي الذي ينقل كاهل الأديم أربعة أضعاف طاقته الإنتاجية ، فلا تزال الزراعة تحتل المكانة الأولى في النشاط الإقتصادي فتساهم بما نسبته 44,3% من الدخل ، وتليها في الأهمية الصناعة التقليدية القائمة بالخصوص على النسيج للملابس التقليدية الصوفية والحريرية المشهورة بجودتها في كامل تراب الجمهورية .

يقوم الإقتصاد حينئذ في أكثر من 63% من مجموع الموارد على نشاط داخلي من زراعة وصناعات يدوية عائلية ، مما يدل على اتجاه قوي للاستقرار، ولا تساهم الموارد الخارجية وخاصة موارد المهاجرين إلا بنسبة 4,14% .

ومع ذلك فإن هذا الدخل ضعيف جدا ، لا يزيد على 1.457.000 دينار بالنسبة لجملة السكان البالغ عددهم 48.000 ، بحيث أن الدخل الفردي ينحط إلى 30 دينارا في حين أنه يرتفع بواحات قفصة إلى ما يقرب من الستين دينارا .

ولعل هذا الإنحطاط في الدخل راجع إلى الإكتظاظ العمراني المتفاقم مفعوله بالإكتظاظ النباتي ، المتسبب في كلل الأديم وتدهور الإنتاجية الزراعية.

(13) انظر الجدول 3 : تفصيل الموارد في المناطق الصحراوية

(14) انظر الجدول 4 : تطور التوزيع الجهوي للماشية من 1941 الى 1960.

ولفساد الأوضاع العقارية دور كبير في انحطاط الدخل ، ذلك أن ثلث الواحة في توزر كان على ملك ستين عائلة وان عشرين كان إلى عام 1957 من الأوقاف على ملك الطريقة التيجانية ، فأصبح اليوم بعد قانون حل الأوقاف عام 1957 ملكا للدولة تسخره لفائدة المجموعات التعاونية ، ثم أن الملكية موصومة بالتفتت ، تدل على ذلك الأرقام التالية :

في توزر 47% من المزارع بها أقل من 100 نخلة .

22% من المزارع بها أقل من 50 نخلة .

في نفطة 12% من الملاكين لكل واحد منهم أكثر من 1.000 نخلة .

33% من الملاكين لكل واحد منهم أقل من 50 نخلة .

وكان ضعف الموارد مدعاة إلى أمواج من الهجرة إلى المدن ، إلا أنها هجرة تمتاز عن هجرة الجبالية الذين سيرد ذكرهم ، ذلك أن أكثر من يهاجر من مدن الجريد متعلم يسعى إلى الدخول في الوظيفة العمومية مع ميل واضح إلى التدريس والحقوق ، في حين ان هجرة الجبالية هي في الغالب هجرة عمالية مع ميزة هي أقرب إلى المهارة منها إلى التخصص بالمفهوم العصري .

5 - واحات الأعراض :

هذه الواحات الساحلية قديمة في معظمها دون أن تبلغ في ذلك مشابهة واحات الجريد أو قفصة . وتمتاز عن السابقتين بارتفاع عدد السكان البالغ ثمانين الفا ، في حين أن المساحة المسقية لا تزيد على 5000 هك ، تروى من دفق جملته 1759 ل/ث . كما تمتاز بارتفاع درجة الرطوبة وكمية الأمطار السنوية . وتتوزع أصناف المغروسات إلى الكميات التالية :

نخيل 1.063.000 — زيتون 280.000

أشجار مشمرة (خوخ — موز — رمان — مشمش) 391.000

ويتوزع الدخل الزراعي إلى الأبواب التالية :

- دخل المغروسات السقوية 712.823 د. أي بنسبة 2،59٪ من المجموع .
- دخل المغروسات الجافة 88.137 د. أي بنسبة 9،6٪ من المجموع .
- دخل تربية الماشية 410.000 د. أي بنسبة 9،33٪ من المجموع .

وينضاف إلى الزراعة مورد الصيد البحري ، الذي يمتاز بتخصص الصيادين في الغوص على النشاف وفي اصطياد نوع « التن » الذي دعا إلى قيام صناعة تصبير في قابس . ويشارك قطاع الصيد في تشغيل 6 آلاف من العمال إلا أن الزراعة والصيد البحري لا يمثلان أكثر من ثلث الموارد ، ويتوزع الثلثان الباقيان بين الوظائف الإدارية 31٪ والصناعات اليدوية 16٪ . مثلما يتضح ذلك من الجدول 3 في تفصيل الموارد بالمناطق الصحراوية .

اقتصاد واحات الأعراض اقتصاد مفتوح إلى الخارج لوجود هذه الواحات على الخطوط الساحلية بين أقصى الجنوب وبين وسط البلاد ، وهو متنوع الموارد ، ضعيف الدخل بالقياس إلى اكتظاظ السكان في هذه الواحات ، موصوم بالتفاوت الكبير بين طبقات الدخل الفردي بحكم هذه المساهمة الكبيرة من طرف موارد الوظيفة العمومية .

6 - واحات نفزاوة :

هذه الواحات الصحراوية هي أحدث الواحات عهدا بالقياس إلى الواحات السابقة . وإذا استثنينا الواحة القديمة في قبلي فإن أكبر صفة يمتاز بها هذا القسم هو كثرة العدد والتشتت لكثرة عدد الآبار المحدث وكثرة العيون وضعف ما تستفيد منه من الدفق كما يتضح ذلك من الجدول رقم 1 .

يبلغ عدد سكان المنطقة 56.000 لا تزيد المساحة المسقية عندهم على 2800 هك ، إلى جانب الخمسة آلاف هك المخصصة للزراعات السنوية الجافة ، وهي مساحات ضئيلة بالقياس إلى ملايين الهكتارات التي تشمل عليها المنطقة

يتوزع الدخل الزراعي إلى المقادير التالية :

الزراعة السقوية 358.000 د. أي بنسبة 65٪ من مجموع الدخل الزراعي .
الزراعة الجافة 8.300 د. أي بنسبة 2٪ من مجموع الدخل الزراعي .
تربية الماشية 180.500 د. أي بنسبة 33٪ من مجموع الدخل الزراعي .

الملاحظ أن الزراعة السقوية تحتل المكانة الأولى في الدخل الزراعي كما هو الشأن في سائر الواحات ، غير أن هذه الجهة تمتاز بوفرة الدخل من الماشية ، مما يدل على اقتصاد زراعي مزدوج يكاد يقوم على النشاط الثابت في المزارع المسقية وعلى نشاط الظعن في تربية الماشية ، دون الصنف الثالث من المزروعات الجافة . فقد دلتنا المعلومات الجغرافية على ما تتصف به نفزاوة من قلة الأمطار ومن جفاف المناخ ومن انجراد الأديم ، فمن الطبيعي أن لا يكون للغراسات الجافة شأن في هذه الجهة ، وان ينحط دخلها إلى نسبة 2٪ ، فبينما يرتفع عدد النخيل إلى 778.500 لا يصل الزيتون والتين إلى مائة الف شجرة ، غير أن أهمية مساهمة الماشية في الدخل الزراعي الجهوي ، لا تدل على أهمية عددية في ذاتها بالقياس إلى اصناف الماشية بالمناطق الصحراوية ، بل ان ما ببلاد نفزاوة منها ما لا يزيد على النسب الضعيفة التالية :

الضأن من 10٪ إلى 12٪ من مجموع المناطق الصحراوية .
المعز من 8٪ إلى 14٪ من مجموع المناطق الصحراوية .
الإبل من 10٪ إلى 13٪ من مجموع المناطق الصحراوية .

يتضح ذلك من الجدول 4 عن تطور التوزيع الجهوي للماشية . ثم أن نصيب الفلاحة من الدخل العام لهذه الجهة مرتفع يبلغ 41٪ ، ولعل ذلك راجع إلى حداثة عهد القطاع الزراعي المستقر ، وبالاخصصوص إلى الإنعزال الجغرافي لهذه المناطق الصحراوية من وراء شط الجريد وجبال مطاطة ، وهضاب الظهر ، وبلي القطاع الزراعي في الأهمية مورد الخدمات وبالاخصصوص

منها الخدمات الإدارية التي تساهم بأكثر من 31% ، ثم موارد المهاجرين إلى المدن الساحلية للاتجار خاصة ، ويساهمون بما لا يقل عن 15% من موارد الجهة

بهذا ننتهي من القسم الكبير الاول من اقسام الاقتصاد في المناطق الصحراوية ، وننتقل الى القسم الكبير الثاني ، قسم الجبالية ، المستوطنين من قديم في قرى جبلية في اودية جبال عرباطة ومجورة والعياشة وبوهدمة من منطقة قفصة ، وفي اودية جبال مطماطة.

7 - القرى الجبلية :

أ - في منطقة قفصة .

يبلغ بها عدد السكان ما يقرب من 14.000 ، قد استقروا في قرى جبلية على عين جارية ، أهمها تمغزة وميداس والشبيكة ، وقرية أولاد سعد بوعماران وساكت ، ومجورة والعياشة وميش والسند ، في الجبال المعروفة باسم جبل عرباطة ، وجبل مجورة ، وجبل العياشة وجبل بوهدمة وجبل السند . ويتنسب هؤلاء « الجبالية » إلى فريق أولاد معمر ، وأولاد سلامة ، وأولاد يحيا وأولاد ثلجان . وهم معروفون بأسلوب ماهر في استغلال السفوح الجبلية ، بأقامة « الجسور » من الحجر المرصف حسب خطوط ألاستواء وبجلب التراب إليها ونقر المجاري للمياه ، فيغرسون في تلك البساتين الاصطناعية الزيتون والتين والنخيل ، ويستغلون مفاضات الأودية في أسفل الجبل للحرثة ، وللرعي ، وربما انتقلوا بمساكنهم إلى السهل فاغترسوا الزيتون في تلك المفاضات ، وأقاموا حولها شطرا من العام ، ينتقلون بينها وبين مساكنهم الجبلية .

فبعد أن كان اقتصادهم انعزاليا ، مقصورا على غلة المغروسات الجافة وعلى المحاصيل المتفاوتة للزراعة الموسمية في السهل ، وليس للماشية فيه من مساهمة كبيرة ، تطور ذلك الإقتصاد اليوم إلى الإزدواج بين منتوجات الجبل ، والسهل ، وازدادت أهمية الماشية في الدخل الخاص بهاته الطبقة من المستوطنين .

ب - في جبال مطماطة .

يبلغ عدد الجبالية الجنوبيين 72.750 نسمة استقروا منذ قرن في عدد من القرى أهمها بني خدّاش ، وغمراسن ، والدويرات ، وشنسي في أواسط الجبل ، وتمزرت ومطماطة وتوجان في جهته الشمالية . ويشترك هؤلاء السكان في الإنتساب إلى قبيلة ورغمة البربرية ، التي يذكر المؤرخون ان هجمة بني هلال في القرن الخامس الهجري قد اجلتهم عن مساكنهم بسهول الجفارة ، فاعتصموا بالجبال وانشأوا لهم فيها قرى حول موارد الماء ، واتخذوا حولها المزارع الصغيرة على السفوح العارية ، فبنوا الجسور وجلبوا التراب الصالح من بطون الأودية واغترسوا فيها الزيتون والتين ، وقليلًا من النخل ، وأضافوا إلى مواردها القليلة مورد الحراثة الموسمية في بطون الأودية (القرعة ، البحيرة) ، واختاروا لماشيتهم مراعي مشتركة في أودية الظهر .

ثم تعربت ورغمة وعادت إلى الإشتراك في حياة السهل فانحدرت إلى الجفارة ولكنها لم تترك إلى اليوم ديارها بالقرى الجبلية ، بل مالوا بنشاطهم الإقتصادي إلى المزج بين العناصر الثلاثة : البساتين الجبلية ، الحراثة في الأودية ، والرعي في الظهر والجفارة .

ولعل أهم ما ينبغي ذكره بالقياس إلى الجبالية تعودهم من قديم الزمان على الهجرة إلى العاصمة ومدن الشمال طلبا للرزق ، وحرصهم على تحسين مستوى العائلة في القرية بهذه الموارد الإضافية . يهاجر عدد من الرجال من كل فريق ، للاقامة بالمدينة ستة أشهر أو عاما وحتى عامين ، يعيشون على التشف والإدخار ، فاذا ما اجتمع لديهم قدر « كاف » من المال ، لتجديد قطع من الضان اتلفته سنة مجدبة ، أو لشراء حديقة زيتون أو حتى لدفع مهر الزواج ، قفلوا راجعين إلى القرية ، وترتفع نسبة المهاجرين في الأعوام السيئة ، مثل اعوام 1946 و 1948 ، فقد هاجر في تلك المدة 5000 مطماطي ، في حين انه لم يهاجر في عام 1949 الممطرة سوى 1750 ، وهاجر 700 من تمزرت وزوارة عن 4000

ساكن ، وهاجر من الدويرات 600 من مجموع 3500 ساكن . ولعل اتصال أمواج الهجرة قد استنزف جميع سكان قرى البراقة على 50 كم. جنوب تطاوين ، فهي خاوية منذ قرون . وإذا كانت هجرة المرازيق لتعليم القرآن وهجرة الجريدية لطلب الوظيف فان هجرة ورغمة تكاد تكون عملية بحثية ، مع ضرب من التخصص المهني :

لاهل تمزرت في النزل والمطاعم والمقاهي .

لاهل زوارة وتوجان في الحمل ، والمخابز .

ولبني زاطن في الحمالة .

ولغمراسن في صنع « الفطائر » وبيعها . منهم عدد كبير في ولاية قسنطينة بالجزائر .

ولاهل شنني في بيع الصحف .

وللمبالغ المالية الواردة من فرق المهاجرين أهمية كبرى في الدخل العائلي ، بالقرى الجبلية ، فقد بلغت الحوالات البريدية الواصلة إلى قرى مطماطة عام 1947 ما لا يقل عن 80.000 دينار .

ننتقل الآن الى القسم الثالث والآخر من تقسيم الاقتصاد بالمناطق الصحراوية ، بعد ان فرغنا من مواطن الاستقرار بالواحات والقرى الجبلية ، ولمسنا ما يتصف به اقتصاد العشائر المستقرة من ازدواج بين القطاعات ومن تنوع في الدخل . ونعرض في هذا القسم الثالث الى اقتصاد ثلاث مناطق ، في السهول الشمالية ، موطن بني زيد وعكارة ، وفي السهول الغربية ، موطن المرازيق والغريب واهل صبرة والعذارى ، وفي السهول الشرقية ، موطن التوازين والودارنة ، فنلمس ما في اقتصادهم من تداخل متزايد بين النشاط الزراعي وبين تربية الماشية، وما للفلاحة السنوية من أهمية في الدخل الزراعي، وما لهم من ميل الى الاستقرار وانشاء المزارع المغروسة اقتداء بالجبالية وبسكان الواحات .

8 - الإقتصاد البدوي المزدوج عند بني زيد وعكارة في السهول الشمالية .

بلاد السقي والاعراض موطن بني زيد ، على جانبي شط الفعجاج جنوب جبل الطباق . اصل بني زيد فرع من أولاد دباب المتفرعين عن بني سليم في القرن XIII ، يعيشون باتصال مع واحات الحامة ، كانوا بدوا معروفين بجودة الخيل والابل ، يظعنون بها في سهول قابس ويحرثون في الأودية قرب الفعجاج وحتى في بلاد السقي أرض الهمامة .

أما عكارة فاصلهم من ورغمة كانوا انصاف رحل ، أنشأوا عام 1870 بعض القصور للاختزان وبعض الرتب ، ثم احتفروا حولها الآبار السطحية وأقاموا عليها غراسات الزيتون وتعاطوا الحراثة في المقاضات وتربية الماشية في المراعي المجاورة .

وتزايد عدد الزيتون في هذه المنطقة بفضل الأموال المجلوبة من المدن الشمالية والوسطى وخاصة من صفاقس وجزيرة جربة فبلغ اليوم نحو من 685.000 ، وانتشرت على الآبار البساتين المسقية فاصبحت تشمل مساحة قدرها 500 هلك مخصصة للباكورات .

أما عدد الماشية في هذه السهول فهو يحتل المنزلة الثانية بعد ماشية الجفارة من حيث الأهمية فيتراوح بين النسب التالية من مجموع قطيع المناطق الصحراوية :

الضان من 20% إلى 25% .

المعز من 19% إلى 26% .

الابل من 11% إلى 19% .

فهذا الإقتصاد مزدوج بين المغروسات الجافة القائمة على الزيتون بصفة غالبية وعلى تربية الماشية .

9 - الإقتصاد البدوي المزدوج عند المرازيق والعداري وعند الغريب وأهل صبرة في السهول الغربية .

هي من القبائل العربية القديمة في منطقة نفزاوة ، كانت تقوم بالتجارة بين أهل صوف في الجزائر وبين المناطق الصحراوية التونسية وتنحدر إلى غدامس وإلى بلاد التوارق ، وكانت الخلافات بينها وبين الشعابنة في الجزائر ، وورغمة في الجفارة تتجدد كل عام بسبب تجاوز المراعي وتقاطع خطوط القوافل والاتجار . وكانت حياة البداوة والظعن غالبية فيهم إلى أواخر القرن الماضي ، وكثيرا ما تغمر الرمال قراهم لقلة حضورهم فيها وعنايتهم بها .

وتم في عام 1908 احتفار عدد من الأبار العميقة ، تضافرت مع بعض العوامل الأخرى فكانت سببا في تكاثر المغروسات من النخيل والزيتون وسائر الأشجار المثمرة ، واحتفر آل الغريب ، وكانوا أمعن في البداوة من أهل صبرة والمرازيق ، عددا من الأبار السطحية وأنشأوا عليها البساتين من المغروسات الجافة وأصبح لهم اقتصاد مزدوج يقوم على دخل المغروسات وعلى إنتاج الماشية . واستقر المرازيق حول واحة دوز ، واكثروا من الأبار السطحية وغرسوا النخل على طريقة أهل صوف الجزائريين، وهو أن يحتفروا لاصل النخلة حفرة تنحدر امتارا عديدة تحت سطح الأرض ويغرسوها قريبة من المياه السطحية ومحفوظة من مفعول الرياح الرملية .

ولا يزال الظعن مألوفاً عند آل الغريب وعند العداري المالكين لخمس قطيع الإبل ينحدرون بمواشيهم حتى جبل نفوسة في ليبيا وإلى غدامس . وتشمل هذه العشائر حركة هجرة موسمية تصعد بهم إلى الواحات الساحلية وبالخصوص إلى قابس ، وإلى غابات الزيتون في صفاقس عند موسم الغلة ، كما يهاجر عدد منهم هجرة طويلة للمدن الشمالية وحتى إلى فرنسا طلبا للعمل . وتبلغ نسبة موارد هذه الهجرة 2،15٪ وهو ما يساوي 187.000 د. من مجموع دخل المنطقة البالغ 1.229.000 د. إلا أن مستوى الدخل الفردي هو من اضعف أنواع الدخل في المناطق الصحراوية . بسبب الإنعزال الجغرافي لمناطق نفزاوة وقلة تنوع الموارد .

10 — الإقتصاد البدوي المزدوج عند التوازن والودارنة في الجفارة .

يمتد موطن التوازنين من مدينين شمالا إلى بن قردان جنوبا على الحدود الليبية . وهو أوسع موطن بعد بلاد نفزاوة ، والجفارة أكثر سكان من سائر المناطق الصحراوية ، إذ تبلغ جملتهم نحو 130 ألف ، أي بنسبة 41٪ من مجموع سكان المناطق الصحراوية (مع حساب سكان الجبل) ثم ان هذه السهول أكثر البلاد مغروسات جافة وسهول حراثة إذ تحتل هذه وتلك مساحة قدرها 216.480 هك ، ثم ان بها أوفر عدد من الماشية تتوزع اجناسها من المجموعة الجنوبية على النسب التالية :

الضان من 31٪ (120.163) إلى 45٪ (124.275) .

المعز من 38٪ (164.763) إلى 50٪ (153.078) .

الابل من 45٪ (030.638) إلى 52٪ (031.351) .

وليس للزراعة السقوية من أهمية تذكر إذ هي لا تزيد على 722 هك . ولا تساهم بأكثر من 1,7٪ في الدخل الزراعي .

كان التوازنين أصحاب ماشية ، يكاد اقتصادهم ينحصر فيها ، وكانت لهم بسبب ذلك حروب مع أجوارهم النوايل بليبيا . وحصل منذ مائة عام تقريبا تطور اقتصادي متجه إلى الغراسة على غرار سكان الجبل ، فاصبح اقتصادهم يقوم على المغروسات الجافة (الزيتون) وعلى الحراثة السنوية في مفاضات الاودية وبطونها ، وكلما اشتدت بماشيتهم ازيمات الجفاف مثلما وقع عام 1947 ، ازداد بدو الجفارة ميلا إلى تنويع مواردهم واجتهدوا في احتفار الأبار السطحية لانشاء البساتين الصغيرة عند مجاري السيل في مفارج الظهر ، وأقاموا للسيل سدودا ترابية . وقد فعل ذلك فريق الخزور قرب أم التمر وقرب زاوية سيدي مخلوف وفعل ذلك فريق الودارنة حوالي الجبل الأبيض إلى 40 كم شرقا . وأكثر التوازنين من الأبار السطحية والفساقي حول بن قردان وغرسوا عليها الزيتون والتين والنخل . وتكاثرت مساكنهم الصخرية القارة . لكن

الخريف يظعن بهم إلى المفاضات للحراثة وإلى طلب المراعي ، ويتركون وراءهم من يتولى جمع الزيتون والعناية بالأشجار وقد كانت لهم أواخر القرن الماضي « قصور » و « رتب » للخبز ، انشأوا حولها المساكن واحتفروا الأبار السطحية وتحولت تلك الأماكن إلى قرى ومدن آهلة بالسكان . مدينة مدين العاصمة الإدارية لمناطق الجفارة ، كانت في أصلها « قصرا » لاختزان القمح والشعير والأصواف والتمر . وكذلك الأمر بالنسبة إلى مدينة تطاوين وقرى أم التمر وبن قسردان .

وتكاثرت القرى حول « الرتب » بالخصوص . منها رتبة تاقلमित على 15 كم شمال شرقي بن قردان ، ورتبة النفاقية ، بين مدين وبن قردان على الطريق الرئيسي رقم 1 ، ورتبة بئر السلوقي ، بين تطاوين وبن قردان ، ولا يزال هذا الإقتصاد البدوي المزدوج قائما على تربية الماشية في أكثر من 35٪ من مجموع الدخل الزراعي وبنسبة 13٪ من مجموع الدخل .

11 - الخصائص الإجمالية لاقتصاد المناطق الصحراوية .

ابرز ما يتصف به اليوم اقتصاد المناطق الصحراوية اطراد تطوره من الزراعة القائمة على تربية الماشية وعلى الحراثة الطاعنة إلى الزراعة المستقرة من حول المغروسات الجافة ، ومن الزراعة الجافة الإتساعية إلى الزراعة السقوية المنحصرة في مساحات ضيقة .

وتتظافر هذه العناصر على تنويع المحصول الزراعي وتحسين الدخل . غير أنه لا يقوم بين أصناف النشاط الزراعي التكامل الفني الذي يجعل تربية الماشية بالخصوص معينة على اخصاب الأديم الزراعي وتحسين المستوى الإنتاجي ، وتجعل المساحات السقوية معينة على حفظ الماشية من التلف بانتاج العلف واختزانه . لذلك كانت الماشية عرضة للتلف كلما قلت كمية الأمطار ؛ فظهر تطورها من عام إلى عام بمظهر هذا التفاوت على شكل اسنان المنشار كما يتضح ذلك من جدول المنحنيات (رقم 4 مكرر) ومن جدول الإحصاءات

رقم 4 - وينجر عن ذلك التفاوت في كميات الماشية تفاوت مماثل في مستويات الدخل الزراعي خصوصا بالقياس إلى مناطق قفصة التي تساهم فيها الماشية بنسبة 53,7% من جملة الموارد الزراعية ، وبالقياس إلى منطقة الجفارة حيث تبلغ تلك النسبة 35,1% ، ومنطقتي الأعراض (33,9%) ونفزاوة (33%) .

ثم ان الإنتاجية الزراعية معرقة بسبب الإكتظاظ النباتي في المناطق السقوية ، وعن هذا الإكتظاظ يترتب كلل الأديم وتدهور قوته على الإنتاج خصوصا إذا ذكرنا أن تسميد الأرض بالمواد العضوية وألكيماوية ليس من الأساليب الفنية المألوفة بين مزارعي الواحات ، ولا هو ممتسر بسبب ارتفاع الأثمان ، وكلف النقل وخاصة بسبب هذا العزل الفاصل بين الماشية وبين المغروسات . كما ان الإنتاجية الزراعية معرقة من جانب فساد الأوضاع العقارية وتشتت الملكية.

الظاهرة الكبرى الثانية لاقتصاد المناطق الصحراوية هي عجز القطاع الزراعي عن توفير الدخل الكافي ، إذ يتراوح المعدل الحسابي للدخل الفردي بين الأرقام والنسب التالية :

المنطقة	مجموع الدخل الزراعي	نسبته من مجموع الدخل الجهوي	معدل الدخل الزراعي الفردي	عدد السكان بالجهة	نسبته من مجموع سكان الجنوب
الجريد	645.000	44,3	15	48.500	10%
قفصة	579.000	16,1	13	60.000	12,5%
نفزاوة	508.000	41,3	9	56.000	11,6%
الأعراض	1.198.357	31,4	10	117.000	24,4%
الجفارة	1.853.000	38,9	8	200.000	41,5%
الجملة	4.783.357	32,2	11	481.500	

ونظرا إلى الضغط العمراني فقد طلب سكان الجنوب موارد إضافية في غير القطاع الزراعي ، فازدادت عنايتهم بالصناعات اليدوية وتكاثر الطلب لهذه المصنوعات التقليدية خصوصا تحت تأثير السياحة الأجنبية ، وفتح الأسواق التجارية في المدن الشمالية . وتحولت هذه الصناعة عن طابعها العائلي الإكتفائي إلى طابع تجاري ، فازدادت في مساهمة الدخل حتى احتلت المكانة الأولى من بين عناصر الدخل في قفصة والمرتبة الثانية في الجريد . ثم ان اقتصاد المناطق الصحراوية قد شمله نوع آخر من التنوع ، وهو تنوع خارجي جعله يستعين بموارد مجلوبة من المدن والمناطق الزراعية في وسط البلاد وشمالها بفضل أمواج الهجرة التي شملت نسباً متفاوتة من أبناء الجنوب ، فازداد الدخل بصورة محسوسة بلغت نسبتها 25% في الجفارة والجبل ، و 18% في قفصة و 14% في الجريد ، ولكننا لا نعلم بصورة مضبوطة الأوجه التي ينفق فيها ذلك الدخل المستورد ، فمما لا شك فيه ان نصيبا من ذلك الدخل ينفق في المشاريع الزراعية ، وفي استعادة القطيع من الضان ، ولكن الجزء الأوفر من ذلك المال المستورد ينفق في الأوجه الإستهلاكية من لباس ومسكن وطعام .

ومهما يكن لاقتصاد المناطق الصحراوية من تطور عن القطاع الزراعي « البدائي » إلى قطاع الخدمات أو حتى إلى القطاع التحويلي ، ومهما يكن لموارده من تنوع بين أصناف النشاط وبين مختلف المناطق الجغرافية ، فالظاهرة الكبرى التي يتصف بها أولا وآخرا هو ضعف الموارد . فلو اعتمدنا النتائج الحسابية وحدها لوجدنا المستويات التالية من الدخل للأفراد :

الجريد : 30 دينارا في العام للشخص الواحد .

قفصة : 59 دينارا في العام للشخص الواحد .

نفسزوة : 21 دينارا في العام للشخص الواحد .

الأعراض : 32 ديناراً في العام للشخص الواحد .

الجفارة : 24 ديناراً في العام للشخص الواحد .

غير ان المعدل الحسابي قليل الدلالة على الدخل الحقيقي للأفراد ، وما بين « الحراثين » و « الشواشين » و « العشاره » الذين لا مورد لهم إلا من الزراعة ولا تعويل لهم إلا على نصيب من غلة النخلة أو الزيتونة على قدر ما تقتضيه عقدة التشارك ، وبين الموظف الذي ينتفع من جراية قارة لا خوف عليها من انحباس المطر ، ويضيف اليها نصيبه من دخل المزرعة ومن اصواف الضان ومن ثمن الخرفان ، يتوزع الدخل حينئذ حسب طبقات لعل بينها من التفاوت ما بين مختلف طبقات الدخل في البلاد المتحلفة .

الجدول 3 تفصيل الموارد في المناطق الصحراوية (بآلاف الدينار)

القطاع	الجزير		قفصة		تفراوة		الأعراف		الجزائرية		الجمالية	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
الزراعة والصيد	645	44,3	597	16 %	508	41,4	1.198	31,4	1.853	38,9	4.783	32,2
البحري
الصناعات التقليدية
والصناعات	274	18,8	1.502	41,8	60	4,9	624	16,3	279	5,9	2.739	18,4
والخدمات	193	13,2	389	10,8	84	6,8	488	12,8	329	6,9	1.483	10
الإدارة	136	9,3	461	12,8	390	31,7	1.199	31,4	1.093	22,9	3.279	22
الهجرة	209	14,4	665	18,5	187	15,2	310	8,1	1.213	25,4	2.584	17,4
جمالية الدخل
الجموي	1.457	100 %	3.596	100 %	1.229	100 %	3.821	100 %	4.767	100 %	14.870	100 %
نسبته من الدخل
الجمالي	9,8 %	24,2 %	8,26 %	25,7 %	32,05 %	100 %
نسبة عدد السكان
من المجموعة
الجموية	10 %	12,5 %	11,6 %	24,4 %	41,5 %	100 %

تطور التوزيع الجغرافي للماشية

الجدول 4

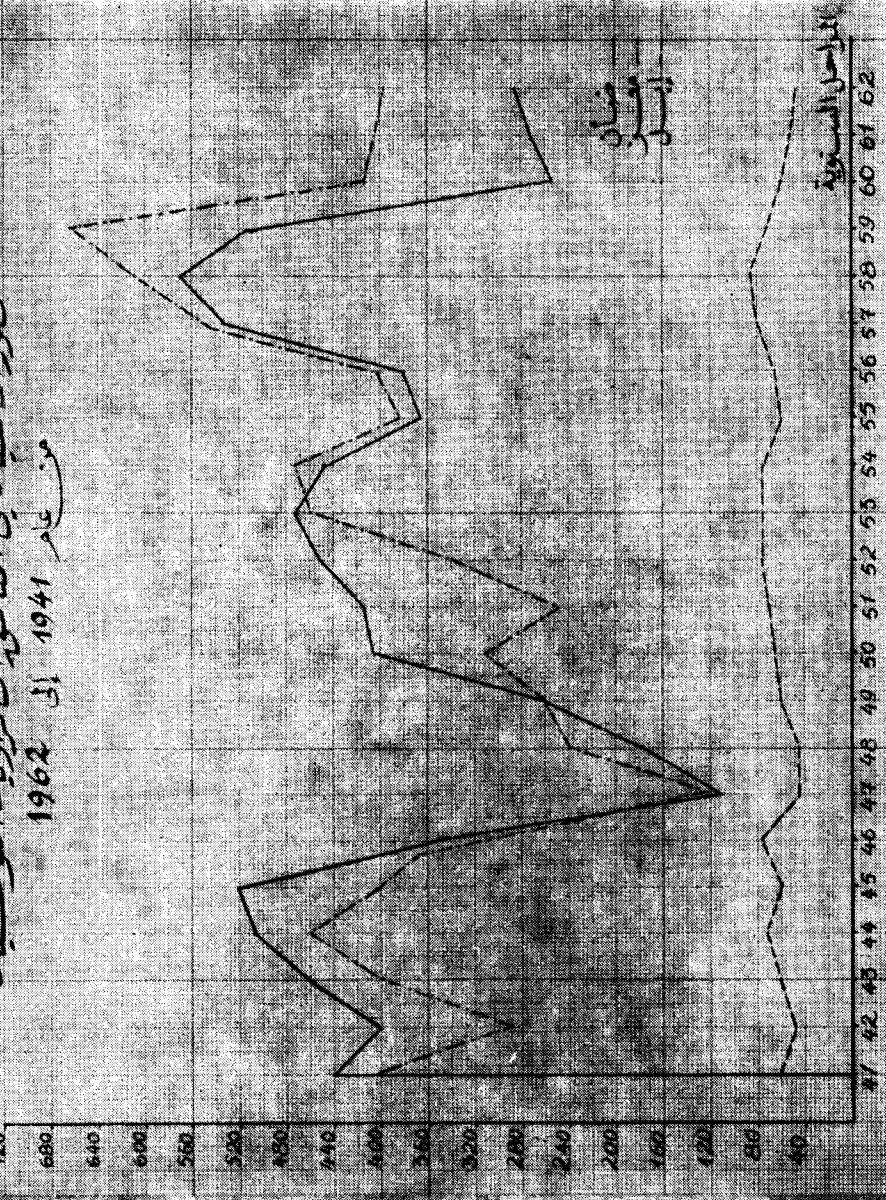
— من 1941 إلى 1960 —

الأنجاس	قفصة		الجنسارة		الأعراض		نفسزاوة		الجريد		جماعة الماشية بالمناطق الصحراوية	المساحة
	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد		
الضان	25,09	99.968	35,11	139.894	23,88	95.167	2,52	37.953	3,75	14.950	398.280	1941 من
المعز	12,33	57.646	43,48	204.615	23,78	111.146	13,40	64.051	3,67	17.193	465.226	إلى
الإبل	14,85	9.523	50,18	32.173	11,56	11.262	12,79	8.200	3,02	1.941	63.697	1945
الضان	24,77	68.619	44,86	124.275	19,54	54.133	7,18	19.893	3,40	9.437	276.358	1946 من
المعز	15,62	48.238	49,59	153.078	18,25	56.328	12,15	37.512	4,29	13.254	308.412	إلى
الإبل	13,45	13.163	51,10	31.351	14,64	8.985	8,35	5.127	4,24	2.606	61.234	1950
الضان	32,07	124.807	30,88	120.163	22,59	87.932	6,26	24.396	7,84	30.538	387.840	1951 من
المعز	17,87	78.399	37,56	164.763	26,88	117.912	11,40	50.041	6,13	26.925	438.041	إلى
الإبل	21,44	14.792	44,42	30.638	17,02	11.743	10,49	7.240	6,31	4.354	68.768	1955
الضان	31,01	161.540	36,36	189.417	25,04	130.420	5,08	26.501	1,99	10.373	518.252	1956 من
المعز	17,36	81.933	46,75	220.351	24,69	116.496	8,16	38.518	2,62	12.392	469.692	إلى
الإبل	23	17.426	46,29	35.070	18,43	13.768	9,51	7.209	2,73	2.072	75.755	1960

تجارب ادماج البدو

العدد بالآلاف

تطور الانتاج في المناطق الصحراوية التونسية من عام 1941 إلى 1962



الجدول 6

الكميات الجمالية لاقتصاد المناطق الصحراوية

الجملة	النفارة	الأعراض	نفزاة	قفصة	الجريد	
482.100	199.900	117.700	56.000	60.000	48.500	جملة السكان.....
9.562.700	2.386.000	516.000	5.701.000	473.000	486.000	جملة المساحة «هاك»....
287.980	216.480	53.000	5.500	13.000	»	مساحة المزروعات الجافة
1.281.624	1.126.187	88.137	8.300	59.000	»	مجموع دخلها.....
15.322	722	5.000	2.800	3.800	3.000	مساحة المزروعات المسقية
2.044.998	18.875	712.823	358.300	310.000	645.000	مجموع دخلها.....
662.404	293.830	156.592	62.300	122.413	27.269	جملة الماشية.....
1.734.848	618.348	410.000	180.500	428.000	98.000	دخلها (دينار).....
5.061.470	1.763.410	1.210.960	547.100	797.000	743.000	مجموع الدخل الزراعي
3.015.761	»	1.063.000	778.500	134.627	1.039.634	عدد النخيل.....
	685.000	280.300	37.500	223.489	41.867	عدد الزيتون.....
	»	391.300	58.000	89.027	503.255	عدد سائر الأشجار.....

تجارب ادماج البدو

الفصل الثالث

عوامل التوطين والإدماج

1 - اطراد ظاهرة التوطين . 2 - ازمة البداوة ومصاعب الإقتصاد البدوي . 3 - العوامل السياسية . 4 - العوامل العقارية . 5 - عامل الماء والتشجير . 6 - تطور أوضاع الماشية . 7 - العوامل الصناعية . 8 - العوامل الاجتماعية . 9 - تظافر العوامل .

1 - اطراد ظاهرة التوطين :

ليس من طبيعة التوطين ، باعتباره ظاهرة اقتصادية واجتماعية جماعية ، وتحولاً في سلوك العشائر البدوية ظل مألوفا عندهم قروناً متوالية ، ان يطرأ بصورة سريعة يمكن ضبطها بتاريخ . فمن العسير تحديد الزمن الذي برزت فيه ظاهرة التوطين بالمناطق الصحراوية التونسية ، وحصر المراحل الكبرى التي تعاقبت فيها . بل لعله أقرب إلى الواقع ان نقول باطراد ظاهرة التوطين مدة طويلة . وقد رأينا أن الواحات ، وهي مراكز التوطين الكبرى ، ومواطن الإدماج بالحياة الريفية ، يرجع تاريخها إلى العهد الروماني ، أي إلى ما أكثر من ألفي سنة . ولا نستثني من ذلك سوى بعض واحات نفزاوة . ورأينا أن قرى البراقة في منطقة تطاوين بين الجبل والظهر الشرقي ، اندثرت منذ ثلاثة قرون ، بعد أن كانت مراكز استقرار ، كان لا بد لها من حياة زراعية . كما رأينا أن القرى الجبلية سواء في جبال قفصة أو في السلسلة الجنوبية كانت معاقل استقرار تحصنت بها القبائل البربرية من هجمات بني هلال منذ ألف سنة . ولعل البداوة المحض ، التي لا استقرار لها ، ولا ديار ثابتة ولا نشاط زراعي ، هي من ابتكارات الخيال ؛ كما أن الاستقرار النهائي الذي لا ظعن بعده ولا رجعة فيه عسير التحقيق . ذلك أن البيئة الصحراوية تقتضي التوطين مثلما تقتضي التنقل والظعن ، ولعل تاريخ المجتمع البشري فيها

خاضع لتعاقب المد والجزر بين الإستقرار والظعن وبين الوفرة والقلّة . ولا نعني به فقط هذا التعاقب السنوي بين صيف الإستقرار وشتاء الظعن ، فذلك من طبيعة الحياة الزراعية في مختلف الأفاق الجغرافية ما دامت الزراعة خاضعة لقانون الموسمية . بل يشهد التاريخ ان صحراء الجنوب التونسي قد مرت بها احقاب من الزمن كانت كثافة الغابات فيها ضمانة لاعتدال الأمطار وغزارتها واخصب الأديم وعمقه ، ولتنوع الحيوانات وكثرتها ، فتمسرت بفضل تلك العوامل المؤاتية حياة بشرية لم يكن عيش الإنسان فيها ولا بقاء ماشيته متوقفا على جوب الأوساع ولا على مغالبة الطبيعة أو التحيل على ظروفها القاسية . يومئذ كان الإستقرار طبيعيا ، وكان الإقتصاد الزراعي قائما على التوازن السليم بين الحاجيات وبين الإمكانيات ، وكان استغلال الإنسان للموارد الطبيعية محترما لطاقت تجددها ، مسايرا لقوانين الطبيعة في دورية تجدد الأصناف الرعوية الدائمة والموسمية ، وفي استجمام الأبار والعيون . كانت العلاقة بين الإنسان والطبيعة قائمة يومئذ على تضامن ذكي وعلى توازن حي متجدد . ويظل الأمر كذلك إلى أن ينخرم ذلك التوازن ويصبح الإستغلال جائرا على الطبيعة ، مستنزفا لطاقتها ، فإذا الإستقرار أكل لرأس ماله ، سائر بأهله إلى الفقر . يومئذ تقوم إزمة الإستقرار وتصبح ضروريات العيش موقوفة على الظعن ويدخل الإنسان في الإقتصاد التوسعي الذي تكون فيه الغلبة للماشية ، وللحراثات المتنقلة .

2 — ازمة البداوة ومصاعب الإقتصاد البدوي :

ولعل عصرنا في القرنين الماضي والحاضر هو عصر ازمة بالقياس إلى حياة البداوة الطاعنة ، لحقت فيه الإقتصاد الصحراوي مصاعب كثيرة يرجع بعضها إلى تغييرات داخلية طرأت عليه ، ويرجع البعض الآخر إلى تغيير العلاقات التي كانت تربط بين المناطق الصحراوية وبين سائر المناطق التونسية والجزائرية والليبية التي كانت تتعامل معها ، وإلى اختلال التكامل الذي كان

قائما بين اقتصاد الصحراء والإقتصاد الجملي للبلاد . ومن أكبر التغيرات الداخلية التي طرأت على المناطق الصحراوية نشأة حاجيات جديدة متنوعة في الملبس والتأثيث والادوات المنزلية والفلاحية وغيرها ، يعجز الإقتصاد الجهوي عن انتاجها وتضيق امكانياته عن تمويل استجلابها . ثم أن هذه الحاجيات ازدادت أهمية بتزايد عدد السكان . فاشتد عجز الإقتصاد الرعوي ، وتناقصت قدرة أهله على الإكتفاء الذاتي ، ولسنا ندري هل كان يوما لذلك الإقتصاد من اكتفاء ذاتي ؟ بل لعله من الأنسب أن نقول ان التبعية اشتدت بالعشائر البدوية بالقياس إلى الواحات ومواطن الإستقرار . وكلما توالى أعوام الجذب إزدادت مصاعب الإقتصاد البدوي وتفاقمت روابط تلك التبعية . ذلك أن الإقتصاد الرعوي لا تستقيم فائدته ولا يكون مجديا إذا انحط عدد الماشية دون مستوى معين نطلق عليه اسم « المستوى الأدنى للجدوى » ويتنوع ذلك العدد بحسب جنس الماشية . فإذا كان المستوى الأدنى للحاجيات يقتضي للعشيرة المؤلفة من خمس بيوت جملة سكانها عشرون شخصا مثلا ، دخلا سنويا صافيا قدره الف دينار أو دخلا جمليا يساوي الفا وخمسمائة دينار، وكان ذلك الدخل قائما في ثلثيه على نتاج الماشية ، فبالإمكان القيام بالحسابات المفصلة في الجدول التالي لتقدير أعداد القطيع :

جملة القطيع	الإناث	ثمن الواحد	نتاجها	قيمة الدخل		
150	130	5 د	120	600 د	من الضان	مورد
150	120	3 د	100	300 د	من المعز	الماشية
15	9	17 د	6	100 د	من الإبل	الف
315			226	1000 د	الجملة	دينار

هذا القطيع المؤلف من 315 دابة هو الوحدة الرعوية الإقتصادية القادرة على توفير الدخل المطلوب . على انه عدد مطلق وليس معدلا بين اعداد خاضعة

للتفاوت السنوي ، ولذلك يكون انسب ان نضيف إلى عددنا هذا ثلثه ، احتياطا لما تتعرض اليه الماشية من التلف الدوري في أعوام الجفاف . فيصبح المستوى الأدنى للجدوى بالقياس إلى قطيع الوحدة العشائرية او « الفريق » يساوي :

$$42 = 105 + 315$$

مع مراعاة ان التلف ابلغ في الضان والمعز مفعولا منه في الإبل . ومما لا شك فيه ان مثل هذه الاعداد من الماشية لا يتيسر اليوم ولم يتيسر في الماضي القريب الا لطائفة قليلة من العشائر البدوية ، بحيث ان الأغلبية الباقية كانت ولا تزال تكتفي بقطعان قليلة الجدوى قد ينحدر عددها إلى بعض شويبات هزيلة دون العشرين ، كثيرا ما تذهب بها أعوام الجذب أو يزهد أهلها في نفعتها فتدفعهم الفاقة إلى أكل رأس المال .

وهكذا تكون قد ضعفت لدى العشائر البدوية وسائل التعامل الإقتصادي مع سكان القرى والواحات . فبينما تزداد التبعية فيهم بالنسبة لاولئك المستقرين ، بحكم تزايد الحاجيات الموجودة في أسواقهم ، يتناقص ما بين أيديهم من كميات « العملة » من الخرفان والجديان والأصواف التي كان التعامل ، بفضل كثرتها ، متكافئا — وكان الحوار حوار انداد .

ملخص الازمة البدوية هي في تفاقم اختلال التوازن الذي كان قائما منذ اجيال بين الحاجيات الإنسانية وبين الطاقات الإنتاجية ومستويات الدخل . وهذا الاختلال الداخلي قد تسبب في فساد التعامل وتزايد التبعية بالنسبة إلى الإقتصاد الزراعي التجاري ، ولا شك أن هذه الازمة الإقتصادية قد تمخضت عن ازمة اجتماعية لحقت الروابط القبلية واطعت للحملة بين العشائر . ذلك ان الاحتياج إذا اشتد بالعشيرة كان مدعاة فيها إلى تزايد الروابط وتظافر الجهود . فإذا ما ازدادت شدة الاحتياج ، ونزلت الفاقة بالعشيرة دون مستوى معين ، انقلبت تلك الشدة عامل تفرق وتشتت ولا يبقى للانسان من اشتغال سوى باهله المقربين ، وتمزق العشيرة إلى وحدات عائلية تسعى كل

واحدة لرزقها ، وتتموزع الإمكانات فتزداد ضعفا وعجزا . تلك بعض الخصائص الكبرى للبيئة الإقتصادية والإجتماعية التي نشأت فيها أو توفرت بسببها عوامل التوطن . في مثل تلك البيئة البشرية المعقودة حول ازمة الإحتياج والفاقة وحول ازمة الإنعزال والتشتت ، تظافرت عوامل متعددة ، اكثرها خارجية ، فحملت العشائر البدوية على الركون إلى الإستقرار . وليس من الهين التمييز بين هذه العوامل بحكم ما كان بينها من تفاوت في أهمية المفعول ، فلا بد لذلك من دراسات تاريخية وجغرافية لم تتوفر إلى الآن . انما الأرجح ان تلك العوامل قد تضافر مفعولها ولذلك كان لها اثر إيجابي في التوطن ؛ ثم ان تأثيرها ذلك ما كان مفعوله ليدوم بين العشائر البدوية لولا تلك الازمات الإقتصادية والإجتماعية التي شكلت بيئة بشرية مؤاتية .

3 - العوامل السياسية :

لا شك ان احتلال الجيوش الفرنسية لارض الجزائر ، عام 1830 وتوغلها تدريجيا في المناطق الصحراوية الجزائرية قد ادخل تغييرات نفسية واجتماعية واقتصادية على عشائر الصحراء التونسية ، بحكم ما آل اليه امر جاراتها من وضع سياسي احتلالي جديد . فلقد اصبحت تجارة القوافل بين الجنوبيين الجزائري والتونسي مشوشة ، معرقلة احيانا ، ولما تم احتلال البلاد التونسية من طرف القوات الفرنسية ، وتوغلت تلك القوات في المناطق الصحراوية ونصبت لها مراكز على الحدود الليبية وخطت سياراتها المسالك واحتفرت الأبار لتكوين جنودها ، احدث ذلك رجة كبرى في العشائر البدوية لعل ابرز مظاهرها كان في قيام الشعور القومي مقام الشعور القبلي ، وفي ادراك ان من وراء الوطن العشائري المؤلفوطنا مشتركا أوسع يمكن ان يكون غرضا للاغتصاب من طرف الدخيل الاجنبي .

ولا نقول ان هذا الشعور كان قويا شاملا من أول أمره ، بل ربما ساير في تطوره ، تطور احتلال الجنود الفرنسيين للمناطق الصحراوية . وهو عمل

قد استغرق اكثر من عشرين عاما . ولعل هذا الشعور قد تفاقم بحكم عاملين اثنين :

أولهما : تدخل السلطة العسكرية في حياة العشائر البدوية ، بمحاولة ضبط حدود مواطنها المألوفة وذلك تطبيقا لقانون 1901 القاضي بتحديد اراضي العروش ، واقامة الحجر المرقم على حدود كل أرض . وليس ادعى للغضب من مشاكل الحدود .

ثانيهما : غلق الحدود الجزائرية اولا عام 1906 ثم الليبية عام 1911 واعتبار المناطق الصحراوية إلى حدود قابس شمالا « ترابا عسكريا » خاضعا للسلطة العسكرية أولا وأخرا منفصلا من « التراب المدني » الشامل لسائر مناطق البلاد التونسية .

وانفجر الشعور القومي في العقد الثاني من القرن العشرين ، وقامت ثورة العشائر البدوية في الجبال ، بمواطن اولاد دباب واولاد شهيدة ، وازدادت حدة بدخول القوات الإيطالية للارض الليبية واستعمالهم الطائرات في قمع الثورة الليبية ، وما دعاهم اليه ذلك من جرائم كانت تتناقل العشائر البدوية اخبارها .

ولم يطل العهد حتى وجدت هذه العاطفة القومية تغذيتها في العقد الثالث وخصوصا عام 1924 من طرف الحركة العمالية الناشئة ، التي تزعمها محمد علي ، ورام تكتيل العمال في مناجم الجنوب الغربي بقفصة ، داخل شركات تعاونية وطنية غايتها « استرجاع المناجم التونسية من الشركات الرأسمالية المغتصبة » .

يشهد تاريخ الحركة الوطنية التونسية ان لاهالي الجنوب وللعشائر البدوية منهم بصورة خاصة مشاركة فعالة في الكفاح التحريري ، ودورا قويا خصوصا في المرحلة الأخيرة من ذلك الكفاح ، قبيل الحرب العالمية الثانية وبعدها . ولا

شك ان تلك المشاركة دعت العشائر البدوية إلى نوع جديد من التعاون والتمازج، وصرفت جيلين اثنين من اجيالهم عن الخلافات القديمة وعن الفوارق المتوارثة بين طبقاتهم . وقد زاد ذلك في توهين الروابط القبلية ، ويسرّ الاسباب النفسية والاجتماعية لاندماج العشائر البدوية في المجتمع الشامل .

ولعل خروج أهل الجنوب التونسي من عزلتهم بسبب تناقص امكانياتهم الاقتصادية واشتداد التبعية بهم إلى الموارد الخارجية المجلوبة ، ثم لعلّ وطأة الاحتلال العسكري لمناطقهم وقيام هذه الإزمة الاجتماعية النفسية وسط عشائريهم ، ثم لعل مشاركتهم الهامة في الكفاح التحريري ، وانتشار الوعي القومي في صفوفهم ، كل ذلك ، لعله قد خلق بيئة اجتماعية واقتصادية مؤاتية لاندماج العشائر البدوية بالحياة الريفية بصورة هينة ومن غير عنت . واولا وجود هذه البيئة المركبة الخصب ، لما كان للتجارب التوطنية الإدماجية ، نصيب من نجاح . ذلك ان التجربة عمل إرادي يظهر بمظهر الإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المقصودة ، ويهدف إلى غايات اختيارية . وفي هذا الباب قد تم احتفال عدد كبير من الأبار السطحية والعميقة ، وارتفعت الطاقات المائية المسخرة للأغراض الزراعية ، كما تم توزيع الإعانات قصد التشجيع على غراسة الأشجار ، وصدرت فوانين طيبة النوايا لتيسير القرض الزراعي على آجال متوسطة وطويلة .

وتم انشاء عدد من المدارس الابتدائية في المناطق الصحراوية ، ووقع تجهيز المراكز العسكرية والمدنية بمصحات ومستوصفات للتداوي المجاني.... تلك جميعا من الإجراءات المتنوعة ، والمتابعة ، تلاحق اتخاذها في النصف الأول من القرن العشرين ، لكنها ، ولا شك ، كانت تبقى ضعيفة الجدوى ، محلية التنفيذ ، وقتية المفعول ، ضيقة المدى ، فاترة الاشعاع على ما حولها ، طارئة دخيلة ، لو لم تسبقها بيئة اقتصادية واجتماعية مؤاتية ، يسرت في البشر الإستعداد النفساني وقابلية الإدراك ومهدت في السلوك الجماعي طواعية

الإنصياح ، و اوجدت صلة التجانس بين تلك الإجراءات المتباينة وربطت بين ازمنتها المتباعدة حبل الإتصال .

4 - العوامل العقارية :

اذا استثنينا الأراضي الزراعية ، السقوية والجافة ، بالواحات ومن حول القرى الجبلية وفي بعض المقاضات والادوية ، وكلها خاضعة لقانون الملكية الخاصة ، فان معظم أراضي الجنوب الصحراوي ، وجملة المناطق الرعوية بها ، ملك مشترك بين جميع اعضاء الوحدة القبلية أو الترابية ، متداول في التصرف بين عشائريهم بحسب الأعوام . ويعرف في تونس باسم « أراضي العروش » (15) أو باسم « الاراضي الاشتراكية » ، ويقوم على تصريح الحقوق في هاته الأراضي ، وعلى قسمة المساحات القابلة للحراثة ، وعلى توزيع مناطق الرعي بين المستحقين ، وعلى فصل ما ينجم فيهم من نزاعات ، مجلس منتخب يتألف عادة من شيوخ « العرش » ويعرف باسم « الميعاد » .

وصدر في 14 جانفي 1901 قانون تونسي يقضي بضبط الحدود لكل مجموعة منفردة من أراضي العروش وذلك بالخصوص فيما يهم أراضي الهامة والأعراض بالنسبة إلى المناطق الصحراوية ، كما يقضي بوجوب وضع الأحجار المرقمة على الحدود المقررة ، وبوجوب حصر التصرف في الأرض لفائدة العرش ، مما كان يدعو إلى ضبط الفرق المنتمية إلى العرش ، وتحليل تقسيمها إلى بيوت ، والقيام بأبحاث حول مساكنها المألوفة ، ومسالك تنقلها ، وحصر ما لديها من ماشية... ثم ان قانون 1901 كان يقضي بالخصوص أن تخضع الأراضي العروشية إلى اشراف الدولة في كل ما يهم القسمة وان

(15) « العرش » لفظ مستعمل في الارياف التونسية للدلالة على الجماعة الواسعة من البشر يجمع بينها نسب قبلي مشترك

تكون إدارة الشؤون الفلاحية المرجع الأخير فيما يهم الخلافات والنزاعات الإستحقاقية . وقضى ذلك القانون أخيرا بتعدد المراجع ، فنص على أحداث :
مجلس محلي للتصرف المباشر .

مجلس جهوي للتصرف يكون مرجعا عند عجز المجلس المحلي .

لجنة مركزية للإشراف في العاصمة ، بمثابة دائرة تعقيب .

لجان تحكيم على مرتبتين أولى وثانية للنظر في النزاعات الإستحقاقية .

ثم تلاه قانون 1918 فضبط الوضع القانوني للأراضي العروشية في التراب العسكري ، وأقر مبدأ الملكية الجماعية للأرض ، إلا أن في اعترافه ذلك انكارا لجزر الأملاك الخاصة وسط اوساع الأراضي العروشية ، مما كان مدعاة إلى نزاعات إستحقاقية كبيرة .

لعل الإجراءات العقارية قد اعانت على النزعات الإنفرادية في الإستغلال الزراعي ، وعلى كل فان تلك النزعة كانت موجودة في أوائل هذا القرن ، وربما كانت الإنشاءات المائية معينة على تأكيدها . لذلك بادرت حكومة الإستقلال باستصدار قانون 1957 . ومن أهم احكامه :

أ — التوحيد في الإجراءات الإدارية وفي الأحكام القانونية بين أراضي العروش في المناطق الصحراوية (العسكرية سابقا) وفي المناطق المدنية .

ب — اقرار مبدأ :

الإعتراف بالملكية الخاصة للذين حققوا احياء الأرض .

الوعد بالملكية الفردية لكل من يلتزم بالاحياء .

الخروج من الملكية الجماعية إلى الملكية الخاصة وعدم التفويت في الارض قبل تمام مرحلة الأحياء .

ج — العدول عن هيئات الاشراف (مجالس التصرف ولجان التحكيم) .

وتفديد بعض الإحصاءات ان صدور هذا القانون قد تبعته حملة واسعة من الغراسات الجافة يبلغ عددها بالقياس إلى الزيتون ما يقرب من نصف مليون شجرة . وقد دعا هذا التوسع الزراعي إلى احتفار عدد كبير من الأبار السطحية في المناطق الصحراوية .

5 - عامل الماء والتشجير :

طلب الماء في بطن الأرض شغل دائم في المناطق الصحراوية والجافة ، ومحرك لنشاط مستمر . وتفديد الآثار المتناثرة لأبار مطموسة ان التوازن شرقا ، وبني زيد والمرازيق شمالا وغربا لم تن جهودهم في تحريك الأديم السطحي للعثور على الماء ، وفي اقامة « الجسور » والسدود لاصطياد سيوله وتحويل مساكبه .

ثم جاءت السلط العسكرية فتولت احتفار عدد من الأبار العميقة على خطوط تنقلاتها وبالقرب من مراكزها . وتوالت مجهوداتها في الإكثار من «الأبار العسكرية» . وخصوصا قبل الحرب العالمية الأولى ثم من 1920 إلى 1940 . وقد رسمنا لمجموع الدفق ، المراحل الكبرى للاحتفارات العميقة فيما بين 1890 و 1940 . وذكرنا في الفصل السابق أن معظم الأبار الارتوازية الموجودة ببلاد نفزاوة وفي الواحات الجديدة إنما تم احتفارها عام 1908 .

إلى جانب ذلك يقتضي القانون منح اعانة مالية لكل مزارع يروم احتفار بئر سطحية . وتبلغ تلك المنحة 20% من مجموع المصاريف المقدرة إذا كانت البئر ناجحة ، و 50% إذا كان الحفيرة فاشلة . وارتفعت هذه النسب ابتداء من عام 1957 إلى 30% و 60% . وكذلك كانت السلط تعين على بناء الفساقسي التي تتجمع فيها المياه أما من المطر أو من السيول . وكان عددها قد بلغ عام 1958 عشرة آلاف فسقية .

وقد احتل مشكل توفير المياه درجة عالية من الاولوية في سياسة الحكومة المستقلة ، فارتفعت كميات الدفق المسخر للاغراض الزراعية من أبار محدثة بنسبة 30٪ في الخمس سنوات الأولى 1956 - 1960 ، ثم ان المخطط التمهيدي الثلاثي قد رصد للاشغال المائية 40٪ من الرصود المالية المخصصة للزراعة .

أما بالنسبة للتشجير فان تطوره مسير لتطور الحفريات المائية الناجحة ، ومقترن بالإجراءات العقارية اقترانا وثيقا ، وقد اشرنا إلى ما نتج عن توضيح الأوضاع العقارية من تكاثر الغراسات في المناطق الجنوبية بعد صدور قانون 1957 الخاص بالأراضي العروشية .

هذا وقد كان سكان الجنوب ينتفعون ، ولو بنسبة قليلة من أصول الأشجار التي كانت توزع اما بأثمان رمزية أو بدون مقابل . غير أن هذا التوزيع كاد يكون مقصورا على أصول الزيتون . وكانت قروض الغرسة مضبوطة بقانون يجعل التحصيل على القرض متوقفا على اثبات الملكية الخاصة ، فلا يقترض إلا من كانت له وثيقة ملكية ، فيخرج بذلك جميع المستحقين في الأراضي العروشية وأراضي الوقف . ثم وقع تنقيح هذا القانون وأنشيء « صندوق عقاري » لتقديم القروض لهؤلاء المستحقين ، على أساس الحوز ، فقامت عقبة ثانية هي عقبة الإستقرار ومباشرة الأحياء ، أي ان القرض متوقف على مباشرة الأحياء والأحياء متوقف على الإستقرار بالارض وتسييجها ، وهذا الإستقرار بدوره متوقف على القرض... بحيث لم يكن هناك مخرج من هذه الحلقة .

وفي هذا الميدان أيضا أنشأت حكومة الإستقلال (البنك القومي الزراعي) وأدخلت على قانون التسليف الزراعي تحويلات هامة جعلت التحصيل عليه ايسر ، والانتفاع به أشمل .

6 - تطور أوضاع الماشية :

تطورت الماشية في المناطق الصحراوية تطورا ملحوظا من حيث الطريقة الرعوية أولا ثم من حيث الأجناس الحيوانية .

فلقد كان الرعي في النصف الأول من القرن الماضي رعيًا جماعيًا لفائدة قطعان عديدة تشمل آلاف الرؤوس من الضان والمعز والإبل يقودها رعاة متدربون ، تحت إشراف « قائد العزيب » الخبير بمواطن الرعي وشؤون الماشية في رعيها للأصناف النباتية وفي جزّها وتناسلها . وكان هذا الرعي الجماعي خاضعا لقواعد رعوية أشبه ما تكون بطريقة الحمى المعروفة عند بادية نجد ، وبطريقة الرعي الدوري العصرية ؛ ليس في رعيها استنزاف للطاقات النباتية ولا تعطيل لتجديد الأصناف الموسمية ، ثم تدرج الرعي إلى الطريقة الإنفرادية وتعددت القطعان العائلية الصغيرة الحجم ؛ فأصبح القطيع لا يتجاوز المائة شاة وبعض المعز والإبل ، وربما انحط إلى ما دون هذا العدد . فكان هذا الرعي المقسم أكثر اتلافا للمراعي ، لتشتت مواقعه ، ولافراطه في النبل من جهة واحدة . ولا شك أنها توجد صلة وثيقة بين عدد الرؤوس في القطيع الواحد ، وتنوع الأجناس من جهة ، وبين الأسلوب الرعوي من جهة ثانية ، فيما يهم بالخصوص القدرة على التنقل . فمن البديهي أن ثمن « العشابة » أي اكتراء المراعي في الجهات المطرة ناحية سيدي بوزيد من بلاد الهمامة أو ناحية القيروان من بلاد جلاص ، لا يقدر عليه سوى أصحاب القطعان الكبيرة التي لا تنحط أعدادها دون المستوى الأدنى للجدوى ، ويعجز عنه صاحب القطيع الضعيف الذي ينحط عدد ماشيته دون هذا المستوى . ويصبح صغر الحجم عاملا من عوامل الضعف ، ويترتب عن ذلك الضعف تضيق في مدى الظعن ، وميل إلى المسافات القصيرة التي لا تزيد على مسيرة يوم أو يومين .

ثم إن التغير الحاصل في القطيع قد نالها من حيث تركيبها ، فقد تناقص قطع الإبل ، وزهد الناس في تربية هذا النوع من الماشية بسبب الإستغناء المتزايد عن هذا الحيوان وانحطاط أثمانه في الأسواق من جراء مزاحمة وسائل النقل الحديثة ، ومن جراء تعطيل تجارة القوافل وتحول العشائر البدوية عن الكثير من عاداتها في الغذاء والملابس والسكن وقد كان للإبل من قبل دور

كبير في ذلك بلحومها والبانها وبوبرها وجلودها . ولا شك في أنه بين عدد الإبل المشتمل عليها القطيع وبين مدى مسافات ظعن ذلك القطيع صلة مباشرة فاذا قل عدد الإبل أو ضعفت نسبته في تركيب القطيع قصر مدى الظعن ، وتغيرت نوعية المراعي التي يمكن ارتيادها .

وهكذا فإن ضعف الطبقة الوسطى من المربين ، بسبب التغييرات الحاصلة في أهمية القطيع ونوع تركيبه ، كان مدعاة إلى قيام طبقة عديدة من صغار المربين يحول ضعفها الذاتي وتشتت امكانياتها دون الإسترسال في تربية الماشية حسب الخطوط الواسعة للظعن . والفقر حينئذ سبب من الأسباب المعينة على التوطن في صفوف العشائر البدوية . وفي الجدول التالي دلالة على ما آل إليه تركيب القطعان من ضعف العدد .

تناقص أهمية القطعان من الماشية
(احصاءات عام 1959)

الصنف العددي	مجموع الماشية	% من الجملة
دون 50 دابة.....	440.000	82 %
من 50 إلى 200 دابة	90.000	16 %
أكثر من 200 دابة	10.000	2 %

7 - العوامل الصناعية :

نعني بالصناعة الإمكانيات الجديدة التي انفتحت في وجه الصيد البحري بسبب تزايد الطلب داخل البلاد التونسية وخارجها لمنتجات السواحل من نشاف وسمك على اختلاف أنواعه ، وما دعا إليه انتشار هذا الطلب من قيام مصايد بحرية هامة خاصة في بحيرة جرجيس ، موطن عكاراة ، وفي خليج قابس وعلى سواحل جزيرة جربة ، وما افضى إليه هذا النشاط من انشاء مصانع لتصبير السمك وتعليبه خاصة في مدينة قابس . وقد أوجدت هذه الصناعة

تشغيلا لستة آلاف من العاملين . ونعني بالصناعة أيضا وبالخصوص المناجم التي وقع اكتشافها في منطقة قفصة عام 1886 للفسفاط . فقد بدأ الإستغلال في مناجم قفصة عام 1889. وتكونت لذلك أربعة مراكز لم تلبث أن أصبحت مواطن عمران هامة . خصوصا في المتلوي التي يبلغ عدد سكانها 9840 من أولاد مبارك ومبروك وأولاد الوصيف ، وفي الرديف التي يتقاسمها أولاد عيسى 6303 وأولاد نصر 5214 وفي أم العرائس والمضيلة . وتساهم المناجم في التشغيل بنسبة 26% أي في المرتبة الثانية بعد الفلاحة . ويبلغ عدد المشتغلين بالمناجم اليوم 39.747 من بينهم 17.767 عاملا تونسيا ، والبقية من الجزائريين من أهل سوف وبلاد القبائل ، ومن الليبيين والمغاربة . أما العمال التونسيون فأكثرهم من الهامة (أولاد سيدي عبيد ، وأولاد بويحيا ، وأولاد نصر) .

وقد استوجب النشاط المنجمي انشاء خط حديدي للنقل يربط بين قفصة وميناء صفاقس ، وقد وفر هذا الخط مناسبات عديدة للتشغيل تزيد على الثلاثة آلاف بالقياس إلى التونسيين . والمهم بالنسبة لهذا القطاع الصناعي هو التغيير المحسوس الذي ادخله على الموارد بالقياس إلى عدد متوسط من العائلات ، وما ادخله على الإقتصاد البدائي من تنويع في الموارد وفي القطاعات الملحقمة من تجارة ، وبناء ، ونقل . وما أصبح مدعاة له من الوان التخصص المهني .

ولعل دور القطاع الصناعي في تغيير العقلية البشرية والحث على التاهيل الفني وفي الاسراع بتطوير الأوضاع الإجتماعية وخلق عقلية اقتصادية جديدة كان أهم من دوره الحسابي في توفير هذه المبالغ من الدخل الإضافي . ثم أن النشاط المنجمي والحديدي كان مدعاة لقيام طبقة عمالية ، ميّزها الوعي للمشاكل الإجتماعية والإقتصادية عن بقية فئات المناطق الصحراوية ، واصبح لهذا الوعي اشعاع في مناطق قفصة وحتى بالنسبة للطبقة العمالية التونسية كافة . وبالرغم عن ضعف عدد منخرطيها بالنسبة إلى العمال في سائر القطاعات الإقتصادية فإن جامعة المناجم لم تزل منذ ثلاثين عاما من انشط الفئات العمالية في المنظمات النقابية للعمال وخاصة في صفوف الاتحاد العام التونسي للشغل .

8 - العوامل الاجتماعية :

التعليم من أهم العوامل الاجتماعية التي اعانت على توطين العشائر البدوية الطاعنة ورغبت لها الإدماج في الحياة القومية . يستخلص ذلك من الطابع الخاص الذي اشتهرت به العشائر البدوية في الجريد ونفزاوة وفي قفصة والأعراض من الرغبة العريقة في تخريبج الناشئة على حفظ القرآن الكريم والأحاديث النبوية وعلى حفظ المتون ورواية الشعر . فلقد كانت واحات الجريد وقفصة ونفزاوة ديار علم ، كشرت فيها الكتابيب لحفظ القرآن والمساجد للعبادة والتعليم التقليدي ، وتخرج منها الكتاب والشعراء وعلماء اللغة ، والمتفقهون في الدين . وقد رأينا ما للوظائف الإدارية من أهمية في الموارد الجهوية حسبما يتضح ذلك من الجدول 3 . ثم ان هذا الميل التقليدي إلى المعرفة قد تجددت قوته بسبب الإحتلال الأجنبي للبلاد ووطأة ذلك الإحتلال على المناطق الصحراوية ؛ ومن الآثار القوية للإحتلال الفرنسي بشمال افريقيا اشتداد التمسك بالقيم الدينية والتعويل على التراث الحضري القديم في الدفاع عن الذاتية القومية ، وحفظ الناشئة من الإندماج في صفوف الدخلاء . بل ان هذا الحرص على الذاتية القومية ربما كان في أول الأمر عاملا على ترهيد الأبناء في الحاق صبيتهم بالمدارس الدولية الفرنسية ، حيث تدرس اللغة الفرنسية ، والميل بهم إلى كتابيب القرآن واللغة العربية . ثم أن الرغبة في الإلتحاق بالوظيفة العمومية والحرص على « ضمان المستقبل » كان هو الآخر عاملا قويا على « التضحية » في سبيل تعليم الأبناء ، والإستقرار في المراكز التي تتوفر فيها أسباب التعليم .

وقد رسمنا في الجدول الموالي حالة التعليم اليوم بالمناطق الصحراوية واخترنا السنتين الأخيرتين لملاحظة نسبة التزايد في انتشار التعليم بالمناطق الصحراوية :

احصاءات التعليم في المناطق الصحراوية

الجملة	مدن (الجفارة ونفزاوة)		قفصة والجريد		قابس		
	1964	1963	1964	1963	1964	1963	
	65	64	65	65	65	64	
عدد المدارس	368	133	121	152	90	145	83
عدد الأقسام	2675	843	782	1105	1012	727	650
عدد الغرف	1441	454	390	593	549	394	348
عدد المعلمين	1913	609	520	786	733	518	453
عدد التلاميذ	107.413	33.573	28.441	43.931	39.656	29.909	26.355

ومن الجدير بالملاحظة أن التعليم أصبح اليوم يشمل أكثر من 60% من عدد الصبيان ذكورا وإناثا الذين هم في سن التعليم ، في حين أن تلك النسبة لم تكن تبلغ 25% عام 1955 قبل الإستقلال بعام . ويقتضي مخطط التعليم الذي دخل في عامه الخامس ان يتم تعميم التعليم في كامل البلاد عام 71 — 1970 الدراسية .

تنبغي الإشارة في باب العوامل الاجتماعية ، إلى الدور الكبير الذي لعبته ، في توطين العشائر البدوية ، ظاهرة الهجرة إلى المدن . وقد رأينا في التحليل الإقتصادي ما للهجرة من مساهمة ذات بال في الموارد الجهوية ؛ وتجدر الملاحظة إلى ما في اختيار الهجرة عن البيئة الاجتماعية المألوفة من رغبة الإندماج بالحياة القومية ، وما لمواردها من تشجيع على الأخذ بأسباب الكسب الزراعي

المتطور ، إذ كثيرا ما تنفق هذه الموارد المستجلبية في اقتناء المزارع وفي انشائها وتحسينها . ومع الأسف ليس لدينا تحليل مضبوط في عينة من العينات الجهوية بالمناطق الصحراوية تعين على توضيح هذه الظاهرة الجديرة بالبحث .

9 — تظافر العوامل :

لا جدال في ان جميع هذه العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية لا تتساوى في قوة التأثير ولا في شموله ، بل الأرجح انها متفاوتة الأهمية بهذا الاعتبار ، وان انشاء الأبار في مناطق نفزاوة وتوفير كمية إضافية من المياه يبلغ دفعها 500 ل/ث ، لا يعادل مفعوله توفير مثل تلك الكمية في الأعراض أو في مفاضات قفصة . ذلك ان البئر المحدثه إنما تدخل على واقع سابق ، له خصائصه الجغرافية من حيث نوعية الأديم واتجاه الرياح وشبكة المواصلات ، وله خصائصه الإقتصادية من حيث الإمكانيات المالية والتنوع الزراعي في الأفاق المحيطة ، ثم له خصائصه البشرية من حيث الكثافة العمرانية وطرائق الأحياء الزراعي المألوفة ، وامكانيات التسويق... وليست جميع تلك الخصائص متشابهة في النوع ولا متساوية في القوة بين مختلف المناطق الصحراوية وما كان للفصل الأول عن المعطيات الجغرافية من غاية سوى ان يعين على لمس ما بين تلك المناطق من فوارق إقتصادية واجتماعية .

ولا جدال في ان الماء من اكبر العوامل على التوطن ، لان الماء خلاق للشجرة ، والشجرة — كما رأيناها بالنسبة للجبالية مدعاة لاتصال الحضور ودوام العناية . غير أن لهذا الماء كمية من الدفع الصالح للاستعمال ، ثم هو يتصف بمحلولات كيميائية متفاوتة في التركيب وفي النسبة المئوية . وما كل المقادير كافية للتوطن ولا للادماج . فقد دلت التجارب على أن للماء في كمياته مستوى أدنى نستطيع أن نطلق عليه اسم « الدفع الأدنى للتوطن » . وقد لاحظنا ذلك بالقياس إلى مناطق المرازيق والغريب والعداري بجهة نفزاوة ، حيث لا يبد

دفع الأبار والعيون على أرقام منخفضة ، لم تكن ميسرة لقيام واحات كبرى ، من شأنها ، إذا توفرت لها عوامل إضافية ، إن تبلغ إلى مرتبة واحات الجريد أو الأعراض في الاستقرار والإشعاع وفي درجة اندماج العشائر البدوية بالحياة الزراعية الريفية .

ثم ان الماء عامل مهمين ، إذا بلغت كمياته المتوفرة الدفع الأدنى للتوطن . لكن هذا العامل لا يقوم بدوره في تيسير الاستقرار وفي خلق الحياة الزراعية إلا متى اقترن بعوامل أخرى ، لها أهميتها .

ومن أكبر هذه العوامل الإضافية طرق المواصلات فيما لها من امتداد وما تشقه من بلاد . فقد انشئت الأبار في أقصى الجنوب التونسي وكان لها دفع مرتفع جدا يبلغ 190 ل/ث بالقياس إلى بئر سلطان مثلا ، وكان تركيب الماء فيها صالحا . إلا أن هذه الإمكانيات لم تكن مجلبة للتوطن ، لانقطاع موقعها عن المواطن المألوفة للعشائر البدوية من التوازين ، ولتعرس الطريق المؤدية إليها .

كل هذا يحمل على الاعتقاد بأن توطن العشائر البدوية لا يكون توطينا استقراريا ميسرا لاندماج تلك العشائر في الحياة الريفية إلا متى كان نتيجة لعوامل متظافرة ، متوحدة في الاتجاه ، متفاوتة في الأهمية ، تصادف في الوسط العشائري بيئة مؤاتية ، كونتها ظروف اقتصادية واجتماعية ، قد تكون سلبية ، مثل تزايد الحاجيات وتناقص المقدرة الشرائية للانتاج الحيواني ، وقد تكون إيجابية مثل تأصل التعلق بالمعرفة أو انتشار الوعي القومي على حساب الإنكماش القبلي والانعزال الجهوي .

ذلك التظافر بين العوامل هو الذي نعتقد أنه جعل استيطان العشائر البدوية التونسية ميسورا ، بسبب ما وجدته من بيئة اقتصادية واجتماعية مؤاتية .

الخلاصة

ليس توطين العشائر البدوية غاية في ذاته ، ولا يجب أن يكون . إنما الغاية الحق هي الرفع من مستوى العيش لطائفة من المواطنين رابطوا احقابا طويلة بالثغور الجنوبية لتراب الوطن فدلّت مغالبتهم الطويلة لطبيعة قاسية على طاقات بشرية متجددة ، ودل صبرهم على البيئة الصحراوية في وجه الرمال العاتية ، وتعلقهم بافاقهم المألوفة ، أفاق الخصاصة والتقشف ، على قوة الوفاء وتأصل الإخلاص . إنما الغاية الاصل ان تنسجم العشائر البدوية في الحياة القومية ، فتزول عن القومية هذه الجوانب الهامشية ، وان يرتد بذلك للوطن توازنه العمراني والاجتماعي . فيعود التكامل بين المناطق الصحراوية وبين وسط البلاد وشمالها ، في نطاق اقتصاد قومي شامل ، متكامل على جميع جهاته المنتجة ، موزع بينها لجميع أسباب التنمية البشرية والمالية ، على حسب طاقاتها .

ذلك ان مشكلة البداوة في جنوب البلاد التونسية ظاهرة ساطعة لما ظل قائما طيلة القرنين الماضي والحاضر من اختلال بليغ في التوازن الإقتصادي بين جهات البلاد ، ومن تصدع خطير في الجسم الاجتماعي . فقد كانت الجغرافية الاقتصادية موصومة بنوعين من الإختلال : يفصل أولهما بين السواحل الشرقية والشمالية (أو ما يسمى بالمناطق البحرية) وبين الربى والسهول العالية الغربية ، ويميز الإختلال الثاني بين المناطق الشمالية ، وبين المناطق الوسطى والجنوبية . وكان الانخرام الأخير على الخط الشمالي الجنوبي أشد في التفاوت والتناقض بين تقدم الشمال ودخوله في الإقتصاد العصري وبين تأخر الوسط والجنوب وركودهما في الإقتصاد الغذائي . ويعود هذا الإختلال إلى عوامل طبيعية متعلقة بكميات الأمطار ومواسم نزولها ، وبكثافة الغطاء النباتي وتوزيعه ، وبعمق الأديم وخصبه ، وبالكثافة العمرانية وتعدد المدن ، غير أن السياسة الاقتصادية التي سلكها البايات ثم تفننت فيها الحكومة الفرنسية قد أعانت على تفاقم الإختلال بين سهول شمالية آهلة بكبار الملاكين ما بين

تونسيين وأجانب وبين وسط وجنوب هو موطن القبائل المشكوك في ولائها فظل الشمال محل عناية السلط الفرنسية فيه تنفق معظم الرصود المائة (14) ، وقبـع الوسط والجنوب في فقره ، بل أصبح يزداد فقرا عاما بعد عام ، وتوالى أمواج المهاجرين الهاربة من توالي الجذب ومن قسوة الضرائب الدولية، وتكاثر صعودها على الطرقات صوب الشمال .

ذلك أن مناطق الثروة ، إذا كانت قائمة على اختلال التوازن بينها وبين ما جاورها ، لا تلبث أن تصبح مقصد المهاجرين ومجلبة للمزيد من العاطلين ، كما تصبح مقصد الأموال واليد العاملة المختصة الفارة من مناطق الفقر ، حيث لا يجد رأس المال نشاطا مجديا ، ولا تجد الطاقة الفنية ميدان الإستعمال الدائم ولا الموارد القارة . فتزداد الجهة الفقيرة فقرا وتتفاقم الإمكانات في الجهات المتقدمة حتى تشرق بها وتغص بالإكتظاظ العمراني ؛ ويتسارع نموها مع تزايد مشاكلها في الإسكان والتشغيل وفي التعليم والصحة ، وفي الامن ومقاومة الإجرام ؛ ويصبح النمو الإقتصادي القائم على اختلال التوازن بين جهات الوطن الواحد من جنس نمو الجسم المصاب بالسرطان .

لقد حصل توطين العشائر البدوية في وسط اقتصادي موصوم بهذا التفاوت الخطير ، والحقها الإدماج بمجتمع ريفي مصاب بالثنائية ، متعدد المشاكل ، جم المصاعب ، قلق الأوضاع . فلم يقترن ذلك التوطين بتخفيف وطأة الفقر ، ولا اسفر هذا الإدماج عن الرفع من مستوى الدخل . بل لا شك في أن تطور العشائر البدوية قد سائر تطور المجتمع الريفي في طريق الفقر المتزايد أكثر من ثمانين عاما . ذلك ما دعا الى توجيه العناية ، من فجر الإستقلال ،

(16) انفقت الحكومة الفرنسية من عام 1944 الى عام 1954 نحو من عشرين مليارا (من فرنكات عام 1954) في اشغال الماء بالمناطق الشمالية (انشاء سدود ، واقاعة شبكة الصرف والتجفيف الخ...) وانفقت في نفس تلك المدة 150 مليوناً من الفرنكات لانشاء الابصار السطحية في الوسط والجنوب . اي بنسبة واحد الى 133 .

إلى المناطق المحرومة وسط الجمهورية وجنوبها ، وإلى التعديل بين الرصود المالية المخصصة لكل واحدة من جهات البلاد ، بغية إعادة التوازن بينها ، وإقامة النهضة الاقتصادية على تكامل المناطق المنتجة ، وتلاحق الجهات والقطاعات المختلفة بالجهات والقطاعات التي تكون قد بلغت درجة أعلى من التطور . ولقد مرت سياسة الإصلاح الاقتصادي من عام 1956 إلى اليوم بمرحلتين اثنتين : مرحلة المبادرة والإسعاف ، ثم مرحلة التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتوازنة .

وقد استفادت المناطق الصحراوية في الخمس سنوات الأولى ، قبل التخطيط ، نتائج طيبة ، خاصة في إنشاء الأبار العميقة ، وتيسير المواصلات والنقل ، واحداث « مراكز الاحياء الزراعي » حسب برامج زراعية مضبوطة ، قائمة على الدراسات الطويلة للأديم والرياح وسائر ظروف الإنتاج الزراعي . وكذلك استفادت الشيء الكثير في إنشاء المدارس والمصحات والمستوصفات ومراكز الإستشفاء وفي تحسين المسكن واحداث القرى العصرية ، وتوفير مياه الشرب والنور الكهربائي . كما كان لسكان الجنوب نصيبهم العادل من الأموال البليغة التي انفقتها الحكومة في مقاومة البطالة وتحقيق التشغيل الكامل للكهول من الذكور مدة ثلاثة أعوام . فضمنت بذلك العمل والدخل القار لعشرات الآلاف من أبناء الجنوب ، وسخرت جهودهم في أشغال عمرانية تعود بالنفع على جهاتهم : مثل غرس الأشجار ، وتعبيد الطرقات وبناء المدارس والمساكن الشعبية ، واحداث « الطوابي » لحفظ الأديم ومقاومة الإنجراف ، وغيرها من الأشغال النافعة .

ولعل أبرز ما استفاد به سكان المناطق الصحراوية في هذه المرحلة الأولى كان في اجلاء الجيوش الفرنسية عن تلك المناطق ، وإعادة الطمأنينة إلى القلوب والثقة في المستقبل ، ثم تمثل في نوع آخر من تصفية رواسب الإستعمار ظهر في تأميم الشركات الاجنبية الكبرى التي كانت تستغل للثروات الزراعية

والبحرية والمنجمية (مثل شركة صفاقس قفصة المنجمية والزراعية ، وشركة البيان في جرجيس المنفردة باستغلال الثروة في منطقة كثيرة الأسماك...). .

ثم كانت بعد ذلك مرحلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الخاضعة لاحكام التخطيط ، فأصبح تطور المناطق الصحراوية مسائرا لتطور سائر مناطق الجمهورية ، متمتعا بنصيبه من وسائل التمويل وبقسمة من الإطارات الفنية في شتى ميادين الصحة والتعليم والاحياء الزراعي والصيد والسياحة والصناعات التقليدية ، وغيرها .

وقد مرت المرحلة الأولى من التخطيط ، إذ فرغت البلاد من المخطط التمهيدي الثلاثي (1961 - 1964) وهي اليوم آخذة في انجاز المخطط الرباعي . ولعل ابرز ما اقترنت به مرحلة المخطط التمهيدي هو مدّ أنبوب النفط الجالب للخام الجزائري إلى السواحل التونسية الجنوبية ، عند مرفأ السخيرة في خليج قابس ، ثم اكتشاف النفط في الصحراء التونسية ببلاد نفزاوة عند المكان المعروف باسم « البرمة » . وسوف لا تظهر النتائج القارة لهذا الإكتشاف إلا مع الزمن ، إذ من شأنه أن يدخل على اقتصاد المناطق الصحراوية تغييرات عميقة ، سوف تنتقل بهذا الإقتصاد من المرحلة الزراعية إلى المرحلة الصناعية ، وتمكن الجنوب التونسي من المشاركة بصورة فعالة مجدية وعصرية في الإقتصاد العام ، وتصبح المناطق الصحراوية قطب اشعاع بعد أن كانت مواطن ظعن وفرار وفاقة .

ولعل المخطط الرباعي سيعين على ذلك بصورة فعالة ، إذ سيقوم هذا المخطط على مبدأ التنمية الجهوية ، الرامية إلى استغلال الطاقات والإمكانات الإقتصادية المعروفة لكل جهة من الجهات قصد تنميتها الذاتية أولا ثم بغية المساهمة في التنمية الشاملة للبلاد باعتبارها وحدة اقتصادية متكاملة . وإذا كان المخطط التمهيدي قد صرف العناية إلى تنظيم القطاع الزراعي بتوفير أسباب نهضته وبدراسة المراعي الجنوبية دراسة شاملة ، وتنظيم أسواق المحاصيل

الزراعية والبحرية والتقليدية في نطاق دواوين إدارية ، مثل ديوان الصيد البحري ، وديوان الصناعات التقليدية وديوان الأحياء الزراعي ، وديوان تجارة التمور وغيرها ، فإن المخطط الرباعي سيولي اهتمامه القطاع الصناعي ويمهد الأسباب لتركيز صناعة كيمياوية ، وصناعة نفطية — كيمياوية ، كما يواصل عنايته بالقطاعات السابقة من زراعة وصيد وصناعة تقليدية مع منح درجة من الأولوية لصناعة السياحة الخارجية .

واعتقادنا ان هذه التنمية الصناعية بمناطق الجنوب الصحراوي ، ستوفر مزيدا من الإمكانيات لنمو الزراعة ، وبالأخص في تسميد الأرض وتخصيبها وفي استخراج المياه والحرص على الإقتصاد والجدوى في استعمالها ، كما ستوفر سوقا أوسع من الإستهلاك ، وإمكانيات أوسع لتمويل المشاريع . وهكذا تقوم النهضة الإقتصادية لمناطق الجنوب على أساس التكافل بين التنمية الصناعية والتنمية الزراعية . فيرتقي الاندماج بالذين كانوا عشائر بدوية واختلطوا بالحياة الريفية في النصف الأول من هذا القرن ، إلى المستوى القومي العام وتنفرج عن اقتصادهم ازمة التبعية ، ويبلغ إلى درجة الترشد والكفاءة الإجتماعية للنهوض باعباء التطور الحق ، التطور بالإنسان رعاية لكرامته . وصونا أصوليا لحرمة .